الأمم المتحدة

A/77/PV.85*

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **85**

الخميس، 29 حزيران/يونيه 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي . . . . . (هنغاريا)

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

البند 13 من جدول الأعمال (*تابع*)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع قرار (A/77/L.79)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ ليعرض مشروع القرار A/77/L.79.

السيد مايس (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أعرض، بالنيابة عن 57 مقدما، مشروع القرار A/77/L.79، المعنون "المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية". وقد أعدت مشروع القرار مجموعة أقاليمية من الدول الأعضاء، بما فيها ألبانيا وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية وكابو فيردي وكوستاريكا ومقدونيا الشمالية، وبلدي لكسمبرغ. ونود أن نشكر جميع شركائنا على مساهماتهم ودعمهم وجهودهم في مجال التوعية. ويشهد عدد مقدمي مشروع القرار على أهمية هذا الموضوع.

ويسعى مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم إلى إنشاء مؤسسة مستقلة، تحت رعاية الأمم المتحدة، لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية. وقبل أن أعرض مشروع القرار بمزيد من التفصيل، اسمحوا لي أن أوجز السياق الذي يُعد فيه.

لأكثر من عقد من الزمان، تسعى الأسر في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية يائسة لمعرفة مصير أحبائها وأماكن وجودهم. وفي كل يوم، تواجه الأسر، ولا سيما النساء، صعوبات إدارية وقانونية، وأوجه عدم يقين مالي، وصدمات نفسية عميقة بينما يواصلون البحث عن أحبائهم المفقودين.

وتشير الأرقام الرسمية إلى وجود ما لا يقل عن 100 000 شخص مفقود في الجمهورية العربية السورية. وربما يكون العدد الحقيقي أعلى من ذلك بكثير، كما أشار مفوض الأمم المتحدة السامي

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 16 كانون الثاني/يناير 2024

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، RoomAB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

لحقوق الإنسان خلال الحوار التفاعلي للجمعية العامة الذي عقد في هذه القاعة قبل ثلاثة أشهر، في 28 آذار/مارس.

ونظرا لتعقيد وضخامة مسألة الأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية، فإن الجهات الفاعلة القائمة لا تملك القدرة على الاستجابة. ولهذا السبب، أوصى الأمين العام في تقريره المؤرخ 2 آب/أغسطس 2022 (A/76/890) بأن تنظر الدول الأعضاء في إنشاء مؤسسة دولية جديدة، من خلال الجمعية العامة، لتوضيح مصير المفقودين وأماكن وجودهم في الجمهورية العربية السورية وتقديم الدعم الكافي للضحايا والناجين وأسر المفقودين.

وقد حدد تقرير الأمين العام ثغرتين رئيسيتين في الجهود الحالية تبرران إنشاء مؤسسة جديدة. الأولى، لا يوجد تنسيق كاف بين الجهات الفاعلة ذات الصلة، مما يؤدي إلى قوائم بالمفقودين تظل جزئية وموزعة بين جهات فاعلة متعددة. ويؤدي ذلك إلى تجزئة المعلومات المتاحة واستخدامها الناقص. والثانية، أدى عدم وجود نقطة موحدة لتجميع المعلومات إلى خلق حالة من عدم اليقين للأسر. وبما أن الأسر لا تعرف أين تقدم المعلومات ذات الصلة، فإنها غالبا ما تضطر إلى الإبلاغ عن اختفاء أحبائها إلى جهات فاعلة متعددة، مما يساهم في الارتباك فيما يتعلق بالقوائم ويزيد من صدمة العائلات.

والمؤسسة الجديدة التي أوصى بها الأمين العام مصممة لسد هاتين الثغرتين، بينما تعمل بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى. وستعزز المؤسسة التكامل وتتجنب الازدواجية. وستكون بمثابة قناة وحيدة لجمع البيانات ومقارنتها. وستكفل التنسيق والاتصال مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة والمبادرات الجارية.

واستكمالا للسياق، أود أن أشيد بقوة وشجاعة العائلات السورية وممثليها. ومن بينهم فدوى محمود، وياسمين المشعان، ومريم الحلاق، وخليل الحاج صالح، وأحمد حلمي. لقد تشرفت أنا وزملائي بالتعرف عليهم، وأعلم أن العديد من أعضاء الجمعية كانوا على اتصال بالأسر السورية. إن مناصرة العائلات الدؤوبة ونضالها لتأكيد حقها في معرفة وتوضيح مصير أحبائها المفقودين هي القوة الدافعة وراء هذه المبادرة. والأسر هي التي طلبت المساعدة من الأمم المتحدة. واستجابة لنداء الأسر وتوصية الأمين العام، أعلنت لكسمبرغ، في 28 آذار/مارس، أنها ستقدم مشروع قرار إلى مجموعة أقاليمية من الدول الأعضاء. ومشروع القرار هذا معروض على الجمعية اليوم.

وقد جاء مشروع القرار نتيجة لعملية شاملة وشفافة. وأُطلِعت جميع الدول الأعضاء على المسودة الأولى لمشروع القرار 18 أيار/مايو. وفي 26 أيار/مايو، أجرينا مشاورات غير رسمية، مفتوحة لجميع الدول الأعضاء، بشأن المسودة الأولى لمشروع القرار ذاك. وفي 9 حزيران/يونيه، تشاطرنا صيغة منقحة لمشروع القرار، أعدت على أساس التعليقات الواردة. ونُشر النص النهائي لمشروع القرار في 20 حزيران/يونيه.

وباعتماد مشروع القرار، تقرر الجمعية العامة أن تنشئ، تحت رعاية الأمم المتحدة، المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية. ويحدد مشروع القرار أن مهمة المؤسسة المستقلة ستكون توضيح مصير وأماكن وجود جميع الأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية – وأشدد على جميع الأشخاص المفقودين – وتقديم الدعم الكافي للضحايا والناجين وأسر المفقودين، بالتعاون الوثيق والتكامل مع جميع الجهات الفاعلة ذات المعنية.

وينص مشروع القرار أيضا على أن يكون للمؤسسة المستقلة عنصر هيكلي يضمن مشاركة الضحايا والناجين وأسر المفقودين في الجمهورية العربية السورية وتمثيلهم بشكل كامل ومجْدٍ في تشغيلها وعملها وأن تعمل مع المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى بطريقة منتظمة ومستمرة.

وينص كذلك أن تطبق المؤسسة المستقلة نهجا يركز على الضحايا والناجين، وأن تكون شاملة للأسر وأن تسترشد بالمبادئ والسمات الأساسية المتعلقة بالشمول الجنساني، وعدم التمييز، و "عدم الإضرار"، والاستقلال، والحياد، والشفافية، وسرية المصادر والمعلومات.

وبالنظر إلى أن المؤسسة المستقلة ستنشأ تحت رعاية الأمم المتحدة، فإنها ستمول من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وسيضمن ذلك قدرتها على البقاء واستقلالها.

ويُقترح أن يقوم الأمين العام، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبالتشاور مع جميع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك المشاركة الكاملة والهادفة للضحايا والناجين والأسر، بوضع اختصاصات المؤسسة المستقلة في غضون 80 يوم عمل من اتخاذ هذا القرار. واسمحوا لي أن أشدد على أنه ستتاح الفرصة لجميع الدول الأعضاء، إذا رغبت في ذلك، للإسهام بالاستفادة من الدروس المستقاة من تجربتها الخاصة. لقد كان الباب مفتوحا منذ بدء العملية، وسيظل مفتوحا.

ويدعو مشروع القرار كل الدول وكذلك جميع أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية إلى التعاون الكامل مع المؤسسة المستقلة، تماشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي. كما يدعو الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، بما فيها المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، ولا سيما منظمات المجتمع المدني السورية، إلى التعاون مع المؤسسة المستقلة، ويطلب إلى منظومة الأمم المتحدة ككل أن تتعاون تعاونا كاملا مع المؤسسة المستقلة. وأخيرا، يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ مشروع القرار في غضون 100 يوم عمل من اعتماده، وأن يقدم كذلك تقريرا عن أنشطة المؤسسة المستقلة على أساس سنوي، مما يمكن الجمعية العامة من متابعة تنفيذ ولاية المؤسسة المستقلة.

واسمحوا لي أن أشدد على أن مشروع القرار لا يستهدف أحدا. فأهدافه إنسانية بحتة، وهي تحسين محنة إفراد الأسر السورية الذين لا يعرفون مصير أشقائهم أو أطفالهم أو والديهم أو أزواجهم أو أقاربهم الآخرين، وتخفيف معاناة هؤلاء الضحايا وعائلاتهم من خلال تزويدهم بالدعم الذي يحتاجون إليه والاستجابة التي يستحقونها بموجب القانون الدولي الإنساني. ونأمل أن يسهم عمل المؤسسة الدولية في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والسلام الدائم. لم تستسلم عائلات المفقودين في الجمهورية العربية السورية، على الرغم من المحنة التي تحملوها لسنوات. إننا مدينون لهم بأن نتصرف بشكل حاسم وأن نتخذ إجراء الآن.

وأشكر جميع الدول الأعضاء التي شاركت في تقديم مشروع القرار وجميع الدول التي قدمت دعمها لهذه المبادرة الإنسانية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم الأسر السورية بالتصويت مؤيدين مشروع القرار. فالتصويت لصالح القرار يبعث برسالة أمل وتضامن إلى الأسر. وباعتماد مشروع القرار، سنقول لهم إننا نشعر بمعاناتهم ولبينا ندائهم. وباعتماد مشروع القرار، سنثبت أن المجتمع الدولي يقف إلى جانب الأسر السورية لدعم حقها في معرفة مصير أحبائها المفقودين وتقديم الدعم المناسب لهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/77/L.79.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/77/L.79: أندورا، البوسنة والهرسك، جمهورية كوريا، سان مارينو، فيجي، قبرص، كيريباس، موناكو، هنغاريا، المملكة المتحدة.

السيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية): مرة جديدة، تدعى الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في مشروع قرار مسيس آخر يستهدف الجمهورية العربية السورية يعكس بوضوح تدخلا سافرا في شؤونها الداخلية، ويشكل دليلا إضافيا على استمرار النهج العدائي لبعض الدول الغربية ضد سورية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي دفعت مجموعة صغيرة من الدول ليس لديها أي إدراك للواقع الفعلي في الجمهورية العربية السورية لتقديم مشروع القرار المعروض أمامنا اليوم.

كما تعرفون، دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم قرار في إطار اللجنة الثالثة للجمعية العامة تحت مسمى "حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية"، الذي يشكل نموذجا للقرارات القطرية المسيسة التي تستهدف دولا بعينها، بذريعة حماية حقوق الإنسان فيها،

وقد أقحمت فيه إشارة إلى موضوع المفقودين في سورية، وذلك لفتح نافذة استهداف أخرى من خلال إنشاء آلية مسيسة جديدة.

إن التقرير الذي قدمته الأمانة العامة للأمم المتحدة حول موضوع المفقودين في سورية، والمناقشات التي تلته، استندت إلى نهج انتقائي في التعامل مع هذه المسألة، إذ تجاهلت فيه – بشكل أساسي – الملكية الوطنية السورية لها، وضرورة التشاور والانخراط مع سورية وموافقتها رسميا على إطلاق مسار مناقشة هذا الموضوع. لقد قامت الدول، راعية القرار بتجاوز هذه الأسس الجوهرية، وذهبت نحو إنشاء آلية غريبة غامضة المعالم، لا تورد أي تعريف محدد لمصطلح المفقودين، مجهولة الأطر الزمنية والحدود الجغرافية، معدومة الشروط المرجعية، يغيب هيكلها التنظيمي، وطرائق عملها وشركاؤها. الأنكى أن تمويلها غير محدد حتى اليوم، رغم أن سوابق هذه الدول معروفة في القيام بفرض تمويلها على الدول الأعضاء من الميزانية العامة للأمم المتحدة.

إن كل ما سبق يؤكد، وبما لا يدع مجالا للشك، خطورة نوايا الساعين إلى إنشائها، والتي سيتم استخدامها غطاء للتدخل في شؤونها الداخلية، وأداة لممارسة المزيد من الضغوط على سورية وشعبها.

إن الجمهورية العربية السورية لم تتوان عن التعامل مع موضوع المفقودين السوريين، انطلاقا من أنها مسألة وطنية سورية، وتعاملت مع كل الطلبات التي تم تسجيلها عن وقائع فقدان الأشخاص المقدمة أمام سلطات إنفاذ القانون، وأجرت، وفقا للأنظمة والقوانين السورية، تحقيقات مستقلة بشأنها بناء على ما توفر لديها من معلومات وإمكانيات ذات صلة. كما شكلت فرقا طبية متخصصة للتعامل مع موضوع المقابر الجماعية، ودرَّبت، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر أطباء شرعيين سوريين للقيام بمهام استخراج الرفات البشرية، كما تعاونت في إطار "صيغة أستانا" لكشف مصير المفقودين الذين تحتجزهم المجموعات الإرهابية.

إن الجمهورية العربية السورية حريصة على التعامل مع هذه المسألة الإنسانية، إلا أنها ترفض نهج التسييس الذي تم السير به بشأنها، وتؤكد على أن المسائل الإنسانية لا يمكن تجزئتها، ولا يمكن التعامل معها بانتقائية. فهناك الآلاف من المفقودين الذين سقطوا ضحايا لأعمال العدوان العسكر الذي شنته الولايات المتحدة الأمريكية، ماذا عنهم؟ وهناك الآلاف من المفقودين الذين اختطفتهم واحتجزتهم المجموعات الإرهابية المسلحة والميليشيات الانفصالية العميلة للقوات الأمريكية المتواجدة بشكل غير شرعي في شمال شرق سورية. ونحن على يقين تام بأن الدول التي تقف وراء إنشاء هذه المؤسسة، لن تسمح لها بالتعامل مع المفقودين جراء تلك الجرائم، بل ستعمل على حرف انتباه المجتمع الدولي عن المرتكب الحقيقي لهذه الجرائم التي خلفت الآلاف من المفقودين في تكريس واضح لنهج المعايير المزدوجة التي تتّبعها.

لقد قادت بعض الدول الغربية حملات ممنهجة حول موضوع المفقودين في سورية، وذلك من خلال تنظيم فعاليات جانبية لإطلاق ادعاءات مفبركة وغير صحيحة، وتداول أعداد مضخمة للمفقودين على نحو غير موثق. ناهيك عن التضليل الذي مارسته من خلال الترويج إلى أن الجمهورية العربية السورية منخرطة في عملية التشاور حول موضوع مشروع القرار، وهو أمر مثل أحد المشاغل الرئيسة لعدد كبير من الوفود التي شاركت في النقاشات حوله. في هذا المجال، تؤكد سورية على أنها لم تكن طرفا في أي من هذه المناقشات التي جرت، ولم يتم دعوتها إليها ولم يتم التشاور معها بشأن إنشاء هذه المؤسسة المزعومة، وقد أكدنا ذلك في العديد من الرسائل والمذكرات والإحاطات التي تم تقديمها للدول الأعضاء خلال الأشهر الماضية.

بناء على ما تقدم، فإن الجمهورية العربية السورية ترفض رفضا قاطعا ما يرد في مشروع القرار جملة وتفصيلا، وتشجب محاولات تضليل الرأي العام وتشويه موقفها، وإيهام الآخرين بانخراطها في عملية المشاورات حوله في محاولة يائسة لاستدراج دعمهم نحو هذه المبادرة الهدامة. كما تحذر سورية من مخاطر الانجرار وراء إنشاء مثل هذه الآلية المسيسة التي يمكن استخدامها كسابقة في استهداف أية دولة عضو في الأمم المتحدة مستقبلا، وخاصة النامية منها.

إن الجمهورية العربية السورية تدعو الدول الأعضاء الحريصة على إعلاء قيم ميثاق الأمم المتحدة إلى الوقوف في وجه محاولات

التدخل في الشؤون الداخلية لسورية، ودعم سيادتها واستقلالها، ووحدة وسلامة أراضيها، ورفض الانتقائية والازدواجية في المعايير في التعامل مع مسائل حقوق الإنسان، وتأكيد معارضتها لكل الآليات المسيسة التي يتم إنشاؤها لخدمة أجندات سياسية ضيقة لبعض الدول.

إن وفد الجمهورية العربية السورية إذ طلب التصويت على مشروع القرار، فإنه يحث جميع الدول الأعضاء على التصويت ضده، حفاظا على مصداقية عمل هذه الجمعية العامة. ن التصويت بـ "لا" على مشروع القرار يعني احتراما للأسس والمبادئ التي قامت عليها، والتي أرساها ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة سكوغلوند (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

إن مشروع القرار المعروض علينا اليوم سينشئ مؤسسة مستقلة تساعد على توضيح مصير وأماكن وجود جميع المفقودين في الجمهورية العربية السورية وتوفر الدعم الكافي للضحايا والناجين وأسر المفقودين. إن حق العائلات في معرفة مصير أقاربها المفقودين وأماكن وجودهم مكرس في القانون الدولي الإنساني. ولذلك، فإن هذا يتعلق بمسألة إنسانية بحتة يجب معالجتها على سبيل الاستعجال.

ومن الأهمية بمكان حقا أن نبرز الهدف الإنساني الواضح لمشروع القرار هذا. والنهج المقترح الذي يركز على الضحايا والناجين والمبادئ والسمات الأساسية لعدم التمييز، وعدم الإضرار، والاستقلالية، والحياد، والشفافية وسرية المصادر والمعلومات، فضلا عن الشمول الجنساني، أمور مهمة لاستدامة المؤسسة الجديدة وفعاليتها.

ويحدد مشروع القرار خطة مدتها 80 يوم عمل من أجل إعداد اختصاصات المؤسسة، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وهو يسمح بمشاركة الضحايا والناجين وأسر المفقودين وتصميم المؤسسة وإنشائها وتشغيلها. ويشمل أيضا المشاركة المنتظمة والمستمرة للمنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني.

ومشروع القرار خطوة نحو ضمان حصول الأقارب والمفقودين على الإجابات التي ما فتئوا يبحثون عنها لفترة طويلة. ويعترف الاتحاد الأوروبي بالعمل الذي اضطلعت به بالفعل منظمات مختلفة من أجل الاحتفاظ بسجلات للمفقودين في الجمهورية العربية السورية. ومن الضروري أن تجمع وتوطد المؤسسة الجديدة العملَ المكثف الذي تم الاضطلاع به بالفعل بغية ضمان التكامل وتجنب الازدواجية.

ومن حيث المبدأ، يدعم الاتحاد الأوروبي جميع الجهود الرامية إلى تحديد مصير وأماكن وجود الأشخاص المفقودين، بمن فيهم جميع المفقودين في الجمهورية العربية السورية. هذه هي روح مشروع القرار الذي نوشك على اعتماده اليوم. ونأمل أن تتمكن هذه المؤسسة الإنسانية الجديدة من المساعدة على تضميد بعض جراح 12 عاما من النزاع، وبذلك تؤدي دورا مهما في الإسهام في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة والسلام المستدام.

السيد بوبيدا بريتو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تأخذ الكلمة بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، التي تؤكد، منذ البداية، أن مشاركتها في جلسة اليوم ينبغي ألا تفسر بأي حال من الأحوال على أنها استعداد للتعاون مع ما يسمى بالمؤسسة، وإذ تضع في اعتبارها أن القرار 230/77 لم يُعتمد بتوافق الآراء، كما أنه لا يتقيد بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ومن المهم لنا أن نوضح ذلك منذ البداية، آخذين في الاعتبار حقيقة أن مجموعة أصدقائنا، منذ إنشائها قبل عامين تقريبا، ما فتئت تصر على الحاجة الملحة إلى ضمان الامتثال لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتقيد الصارم بها، نصا وروحا، كشرط مسبق لجعل السلام العالمي والتنمية المستدامة حقيقة واقعة لجميع شعوب العالم.

وفي هذا السياق، نغتنم هذه الفرصة لنكرر الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء التهديدات المتزايدة لميثاق الأمم المتحدة والحاجة الملحة إلى إعادة تأكيد مقاصده ومبادئه والدفاع عنها كضمان للسلام والتوازن في النظام الدولي القائم على روح شمول الجميع واحترام التنوع والسيادة الوطنية، والمساواة القانونية بين الدول، والتسوية السلمية للمنازعات، وكمحرك للتنمية الاجتماعية وإعمال حقوق الإنسان – كل ذلك في إطار تعددية الأطراف المنشطة والفعالة والشاملة للجميع.

وتعلق الدول الأعضاء في مجموعة الأصدقاء أهمية قصوى على تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، الفردية والجماعية على، دون تمييز من حيث المستوى أو الفئة. ونرى أيضا أن تعزيز وحماية هذه الحقوق يعززان من خلال الحوار والتعاون، وفقا لمبادئ الحياد والموضوعية والشفافية وعدم الانتقائية وعدم التسييس وعدم المواجهة.

ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء التسييس المتزايد لحقوق الإنسان واستغلالها ضد الدول، بما في ذلك بعض أعضاء مجموعتنا، لأغراض التدخل في شؤونها الداخلية وتعزيز أجندات ذات طابع مُريب، وهي ممارسة لا تتفق مع الروح الحقيقية لحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، نشدد على قلقنا البالغ إزاء استمرار انتشار الآليات الانفرادية في حالات قطرية محددة تزعم أنها تجري تقييما يفترض أنه محايد لحالة حقوق الإنسان في بعض الدول، في حين أن النية الحقيقية وراءها هي استخدام حقوق الإنسان لمهاجمة الدول ذات السيادة والحكومات الوطنية لهذا الغرض، ومن بين أمور أخرى، التدخل في شؤونها الداخلية. ويجب أن نقول إن هذه الآليات لا تتوافق مع الروح الحقيقية لحقوق الإنسان، كما أنها لا تحظى بموافقة الدول المعنية. وهذه التقارير والقرارات الخاصة ببلدان بعينها انتقائية وذات دوافع سياسية ومثيرة للانقسام، وتضعف هيئات حقوق الإنسان ومؤسساتها. ولهذا السبب، ندعو إلى وضع حد لهذه النهج.

ولا يسع الدول الأعضاء في مجموعة الأصدقاء إلا أن تلاحظ حالة الغموض التي تكتنف مختلف جوانب نص مشروع القرار A/77/L.79، الذي يهدف إلى إنشاء مؤسسة مشبوهة معنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية، سواء من حيث معالم ولايتها وسلطاتها، وأساليب عملها أو أجندات شركائها، ناهيك عن عدم وجود تفاصيل حول مصدر تمويلها، الأمر الذي يثير شكوكا جدية حول النوايا الحقيقية لمَن ينوون إنشائها ويتناقض مع ادعاءاتهم بأنهم يرغبون في مساعدة سورية وتعزيز حقوق الإنسان.

وفي ضوء هذا الواقع، نصر على الحوار والتعاون والمشاركة والملكية الوطنية في أي عملية يكون هدفها الحقيقي تعزيز حقوق الإنسان، على الصعيدين المحلي والدولي. ونعتبر أيضا أن مسألة الأشخاص المفقودين ذات طابع إنساني بحت وأنه ينبغي التعامل مع أي حالات أو شواغل ذات صلة من خلال الأطر القانونية والقضائية الوطنية المختصة.

وفي سياق الجمهورية العربية السورية، إذا كان هناك حقا اهتمام حقيقي بمعالجة مسألة حقوق الإنسان للشعب السوري، فعلينا أولا معالجة المشكلة الجذرية، وهي أنه على مدى السنوات الـ 40 الماضية، تعرض الشعب السوري ككل لفرض غير قانوني لمجموعة من التدابير القسرية الانفرادية التي تم توسيعها خلال الجزء الأسوأ جائحة مرض فيروس كورونا. لقد انتهكت هذه التدابير ولا تزال حتى اليوم تنتهك على نطاق واسع جميع حقوق الإنسان للشعب السوري، متسببة في معاناة كبيرة وألم يفوقان الوصف، كما أفاد بذلك على نطاق واسع مختلف خبراء الأمم المتحدة المستقلين، من بين آخرين. إن الرفع الفوري والكامل وغير المشروط لهذه التدابير القاسية وغير القانونية سيكون خطوة أولى في الاتجاه الصحيح لمعالجة حقوق الإنسان في سورية، وتحسين الحالة الإنسانية في البلد وتخفيف المعاناة الطويلة للشعب السوري.

وتعلق الدول الأعضاء في مجموعة الأدقاء أهمية قصوى على تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، الفردية والجماعية، بدون تمييز على أساس المستويات أو الفئات، وترى أيضا أن تعزيز هذه الحقوق وحمايتها يعززان على أساس الحوار والتعاون وفقا لمبادئ الحياد والموضوعية والشفافية وعدم الانتقائية وعدم التسييس وعدم المواجهة.

وعلى الرغم من كل تلك التحديات والعقبات، نلاحظ الجهود التي تبذلها حكومة الجمهورية العربية السورية في هذا المجال المهم – وفي مجالات أخرى كثيرة – بهدف ضمان رفاه شعبها دائما. وندعو إلى مواصلة هذه الجهود ونؤكد على ضرورة ضمان الملكية الوطنية السليمة لهذه الجهود، مع التأكيد على الدور المركزي للحكومة السورية ومؤسساتها في كل هذه الأمور.

ولكل الأسباب السابقة، ترفض الدول الأعضاء في مجموعة الأصدقاء إنشاء أي آلية أو مؤسسة لا تخدم مصالح الشعب السوري

بدون موافقة الحكومة السورية أو بطريقة تتجاوز الملكية الوطنية. ولن يؤدي ذلك إلا إلى توسيع نطاق التسييس الذي تعرضت له هذه المسألة ولا تزال تتعرض له، من خلال تقارير الأجهزة والآليات التي سعت إلى إخراجها من البعد الإنساني وتحويلها إلى وسيلة للضغط على الحكومة السورية.

وفي الختام، تدعو مجموعة الأصدقاء إلى وضع حد لتسييس حقوق الإنسان واستخدامها للاعتداء على دولة ذات سيادة أو الترويج لأجندات ومصالح تافهة، فضلا عن وضع حد لأي ممارسة للمعايير المزدوجة تقوض حقوق الإنسان وتحول دون تهيئة بيئة منسجمة وإحراز تقدم حقيقي في هذا المجال، وفي الوقت نفسه نشدد على أن استمرار هذه النهج والممارسات يشكل انتهاكا صارخا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي التزمت دولنا من خلاله بتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع والمساعدة على إعمالها.

واسمحوا لي الآن، بصفتي الوطنية، أن أكرر بإيجاز موقف فنزويلا المتمثل في أنه لا ينبغي استخدام الجمعية العامة كأداة لأغراض سياسية ودون إيلاء الاعتبار الواجب للمبادئ الأساسية المتمثلة في التعاون والحوار البناء والعالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وعدم المواجهة وعدم التسييس؛ ويجب أن تحكم هذه المبادئ دائما الطريقة التي نتعامل بها مع حقوق الإنسان. إن إنشاء آليات مصممة بدون موافقة الدولة، وفي هذه الحالة الجمهورية العربية السورية، يضمن فشلها في تحقيق هدفها المفترض، لأنه بدون حوار وتعاون شفافين مع الحكومة، فإن أي نتيجة تنبثق عنها ستفتقر إلى أساس مستدام، وبدلا من أن تسهم في السلام، فإنها ستؤجج النزاع والانقسام، الأمر الذي سيؤدي إلى عواقب على السكان والمصداقية المؤسسية للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، تبين أن مروجيها يستخدمون هذه المبادئ بطريقة تجارية لمواصلة إثارة الحرب وإطالة أمدها كمشروع تجاري.

إن عملية الحوار والتعاون البناء التي حافظت عليها الجمهورية العربية السورية مع بقية بلدان الشرق الأوسط دليل على الإرادة، ليس لدى الحكومة السورية فحسب، بل المنطقة بأسرها، للنهوض بالسلام فوق كل المصالح الأجنبية التي تشجع النزاع والحرب، والتي تقوم هياكلها البيروقراطية والمسيسة ببساطة بمقاطعة الجهود السياسية المبذولة من أجل السلام.

وتعترف فنزويلا مرة أخرى بجهود الشعب السوري الشقيق وحكومته في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والسلام للسكان، على الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها عدة بلدان تعمل اليوم على الترويج لمشروع القرار لجعل الشعب السوري يتألم ويعاني من خلال تدابيرها القسرية والانفرادية اللاإنسانية والقاسية. ولذلك، ندعو أعضاء المجتمع الدولي المسؤولين إلى التصويت معارضين مشروع القرار A/77/L.79.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر المجموعة الأساسية الأقاليمية التي عرضت مشروع القرار A/77/L.79 على إدارتها عملية شفافة وشاملة للجميع.

وستصوت غواتيمالا مؤيدة مشروع القرار L.79 المعنون "المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية"، تماشيا مع التأييد الذي أعربنا عنه للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 منذ إنشائها. وتسمح الآلية بالتحقيق في حالات معاناة الضحايا والسكان المدنيين الأكثر تضررا من النزاع في الجمهورية العربية السورية، وهو نزاع عنيف مثير للقلق مستمر منذ 12 عاما، ولم ينته للأسف.

وسيسهم مشروع القرار المعروض اليوم في ضمان المساءلة بشكل فعال من أجل الناجين وأسرهم.

وفي الختام، ندعو الوفود إلى التصويت مؤيدة لمشروع القرار. فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل مكتوف الأيدي أمام الأزمة الإنسانية الخطيرة التي يواجهها الشعب السوري. ويجب أن نعمل بشكل جماعي تأييدا لمشروع القرار.

السيد ديلورنتيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر لكسمبرغ والفريق الأساسي وجميع مقدمي هذه المبادرة الهامة.

قبل أكثر من 12 عاما، انتفض الشعب السوري سلميا للمطالبة بحريته وكرامته، داعيا دمشق إلى احترام حقوقه غير القابلة للتصرف ووقف انتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك، لا يزال النزاع مستمرا، مع ما له من عواقب وخيمة على الشعب السوري. كما أدى النزاع إلى واحدة من أكبر أزمات النزوح منذ الحرب العالمية الثانية، حيث نزح ملايين السوريين من ديارهم داخل سورية أو بحثوا عن ملجأ في بلدان الجوار أو في جميع أنحاء العالم. وتشير التقديرات اليوم إلى أن أكثر من 155 000 سوري مفقود، وكثير منهم محتجزون ظلما أو مختفون على يد أطراف النزاع في سورية. ومن بينهم أفراد يعتقد أنهم مفقودون على أيدي داعش وجماعات إرهابية أخرى. وتؤثر هذه المشكلة على كل العائلات السورية تقريبا. وعلى الرغم من الجهود المتضافرة والدبلوماسية الهامة على مدى 12 عاما الماضية، لم يحرز سوى تقدم محدود بشأن تلك المسألة التي طال أمدها.

إن تأكيد مصير المفقودين وأماكن وجودهم، وتأمين إطلاق سراحهم وإعادة رفات الذين لقوا حتفهم إلى عائلاتهم واجب أخلاقي وإنساني. فالناس يستحقون أن يعرفوا الحقيقة عن أحبائهم المفقودين. وذلك أمر ضروري لتعزيز الاستقرار الدائم والسلام الدائم والحل السياسي المستدام للنزاع السوري. وتدعو جمعيات الأسر السورية ومجموعات الضحايا المجتمع الدولي إلى التحرك. ولهذا السبب أيد الأمين العام وكثيرون غيره المؤسسة الجديدة المقترحة في مشروع القرار A/77/L.79. فهي تعالج بحق حاجة ملحة لم تتم تلبيتها ظلت تطارد الأسر السورية والناجين لسنوات. وذات مرة أخبرنا ممثل شجاع لإحدى جمعيات شؤون الضحايا والناجين السوريين أن "تكلفة الانتظار لا مثيل لها ولا يمكن تصورها".

وقبل تصويت اليوم، طلب منا العديد من السوريين أن نتذكر من تسعى المؤسسة للدفاع عنهم، وهم المفقودين والمحتجزين الذين لم يعيشوا حياة كاملة بعد. إنها ليست إحصائيات. إنهم أزواج وأطفال وأشقاء وآباء وأصدقاء وزملاء. وعلى نحو ما تظهر شهاداتهم المروعة، يجب أن نقدم استجابات طال انتظارها للضحايا وأسرهم، الذين يستحقون دعمنا. إن مشروع القرار ذو طابع إنساني. فهو يركز على جميع السوريين المفقودين، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الانتماء السياسي. وسعى الفريق الأساسي والأمم المتحدة إلى الانخراط مع دمشق في هذا الجهد، وتم رفضهما. ونأمل أن تتعاون جميع أطراف النزاع مع المؤسسة، وتطلق سراح جميع المعتقلين ظلما، وتوضح مصير المفقودين، وتعيد رفات أولئك الذين لقوا حتفهم إلى عائلاتهم. لقد قاد الفريق الأساسي مفاوضات شاملة وشفافة وسعى إلى إشراك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك سورية. لقد حاول إشراك دمشق في هذا الجهد عدة مرات وعلى مستويات مختلفة، واختارت دمشق عدم المشاركة.

ونعتقد أن المؤسسة ستحرز تقدما ملموسا حتى في ظل التعاون المحدود أو عدم التعاون الأولي من جانب دمشق. ولكن إلى أن يحدث ذلك، يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لتعزيز الحق في معرفة الحقيقة من أجل جميع الضحايا السوريين والناجين والعائلات. ولهذا السبب تؤيد الولايات المتحدة بقوة مشروع القرار. ونحث الدول الأعضاء على الوقوف إلى جانب العديد من الضحايا السوريين وأسرهم وتأييد مشروع القرار بالتصويت لصالحه.

السيد أمورين (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب أوروغواي عن امتنانها للعمل الذي قام به الفريق الأساسي من البلدان التي عرضت مشروع القرار A/77/L.79، الذي يسعى إلى إنشاء مؤسسة مستقلة معنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية.

إن البحث عن الأشخاص المفقودين مسألة بالغة الأهمية في مجال حقوق الإنسان. ويجب معالجتها على وجه الاستعجال وباتباع نهج شامل يسعى إلى معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة وجبر الضرر للضحايا وأسرهم. وفي هذا الصدد، نعتقد أن إنشاء مؤسسة مستقلة مكرسة حصرا للبحث عن المفقودين في سورية خطوة حاسمة نحو تحقيق تلك الأهداف. وتحقيقا لتلك الغاية، ستؤيد أوروغواي مشروع القرار.

لقد عشنا في أوروغواي تجربة مؤلمة قبل سنوات عديدة. فمن عام 1973 إلى عام 1985، عانينا من دكتاتورية عسكرية وقع في ظلها

العديد من الأشخاص ضحايا للاختفاء القسري. وأنشأ بلدنا مؤسسات متخصصة، ولا سيما أمانة حقوق الإنسان المعنية بالماضي القريب. بشكل عام، نحن نتفهم أهمية القدرة على الاعتماد على مؤسسة مستقلة مكرسة حصرا للبحث عن المفقودين. فيمكن لهذا الكيان أن يؤدي دورا رئيسيا في جمع المعلومات والتحقيق في الحالات وتحديد هوية الرفات. وينبغي أن تكون بمثابة بوابة دعم للناجين والأسر واضحة بذاتها ويسهل الوصول إليها وتركز على الضحايا. ومن شأن هذا المسار الواضح أن يكون خطوة هامة نحو استعادة ثقة الضحايا والناجين.

ومن أجل ضمان موثوقية المؤسسة المستقلة المكرسة حصرا للعثور على الأشخاص المفقودين، يجب أن يستند عملها إلى مبادئ إنسانية، وأن يكون منفصلا تماما عن جميع الاعتبارات السياسية الظرفية، وأن يركز على احتياجات الضحايا ومساعدة أسرهم. وبالمثل، ترى أوروغواي أن عملها يجب ألا يتداخل مع عمل الآليات القائمة في المنظمة التي تتعامل مع الجمهورية العربية السورية.

وفي هذا الصدد، نفهم أن المؤسسة التي ستنشأ بموجب مشروع القرار يمكن أن تتوقع تلقي معلومات من الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، وهو ما سيكون مفيدا في البحث عن الأشخاص المفقودين. ومع ذلك، يجب أن تكون الاختصاصات المتعلقة بالسرية التي سيتم بها التعامل مع هذه المعلومات واضحة من أجل ضمان ثقة مقدمي المعلومات ونقل المعلومات بشكل فعال، بما يتماشى مع الأهداف الإنسانية. ويجب أن يكون تدفق المعلومات من الآلية إلى المؤسسة، وليس العكس، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى تقويض الأنشطة الإنسانية المتعلقة بالبحث عن المفقودين وتسييس العملية.

وأخيرا، علمتنا التجربة أنه من أجل إحراز التقدم في البحث عن الأشخاص المفقودين، لا بد من دعم جميع الأطراف المنخرطة في النزاع. ولهذا السبب، ندعو المؤسسة والوفود التي قادت إنشائها إلى بذل كل جهد دبلوماسي ممكن لضمان تعاون الحكومة السورية، فجهود البحث لن تكفي بدون دعمها.

ونفهم أن العديد من العناصر، بما في ذلك التكامل مع الآليات القائمة الأخرى وقدرتها على العمل مع حكومة الجمهورية العربية السورية، سيتم توضيحها بشكل أكبر في الاختصاصات التي ستقوم الأمانة العامة بصياغتها في الأيام المقبلة، بالتعاون مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ولهذا السبب، فإن أحكام الفقرة 10، التي يطلب فيها إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ مشروع القرار في غضون 100 يوم عمل من اعتماده، ستكون أساسية. ونشدد على أن التقرير يجب أن يقدم في إطار عملية تشاور واسعة النطاق تؤخذ فيها آراء جميع الدول الأعضاء في الاعتبار.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يتمسك وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموقفه المبدئي الثابت الرافض لجميع المبادرات ذات الدوافع السياسية في ميدان حقوق الإنسان الرامية إلى استهداف فرادى البلدان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. ومشروع القرار A/77/L.79، المقدم من الدول الغربية، ليس سوى مثال آخر على التسييس والانتقائية والكيل بمكيالين فيما يتعلق بحقوق الإنسان، مما يشكل انتهاكا واضحا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. فمشروع القرار ليس إلا نتيجة لخطة مسيسة تنتهجها البلدان الغربية التي تسعى إلى تغيير الحكومات الشرعية لدول ذات سيادة والإطاحة بها بذريعة حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، نرفض هذه المناورة المسيسة والأنفرادية باعتبارها إمكانية إنشاء ما يسمى بالمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية من خلال الجمعية العامة دون موافقة الدولة المعنية، لأنه من الواضح أنها ستستخدم كسلاح سياسي آخر ووسيلة للضغط على الحكومة السورية. ومن المؤكد أنه إذا تم إنشاء الآلية المسيسة ضد سورية بالقوة، فإنها ستسفر عن نتيجة سلبية وضارة أخرى تتمثل في خلق المواجهة وانعدام الثقة، بدلا من تسهيل وتعزيز عملية إيجاد حل سياسي للقضية السورية.

ولذلك، يرفض وفد بلدي مبادرة إنشاء آلية جديدة ضد الجمهورية العربية السورية، وسنصوت ضد مشروع القرار A/77/L.79.

السيد غو جياكون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية، ما فتئت الصين ترى أنه ينبغي التمسك بمبدأي الموضوعية والحياد وتعارض تسييس حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية. وما برحنا نرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تستمع بشكل كامل إلى آراء الدول الأعضاء، وأن تسترشد باحتياجاتها وأن تحترم توليها زمام الأمور وقيادتها عند التعاون معها.

يحاول مشروع القرار A/77/L.79 المعروض علينا استخدام موارد الأمم المتحدة لإنشاء آلية جديدة بشأن مسألة المفقودين في سورية. ومما يؤسف له أن مقدمي مشروع القرار صاغوه دون التشاور مع الحكومة السورية ودون الاستماع بشكل كامل إلى عموم الأعضاء. ومشروع القرار ليس واضحا بشأن مسؤوليات الآلية، ولا يحدد مصادر التمويل، ويتسم بالغموض التام. ويدعي مشروع القرار احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية، ولكنه لا يتطرق إلى التدابير القسرية العشوائية الانفرادية المفروضة على سورية من قبل فرادى البلدان، والنهب غير القانوني للموارد الطبيعية في سورية، والوجود غير القانوني للقوات الأجنبية في سورية، والعمليات العسكرية غير القانونية.

ولم يعقد مقدمو مشروع القرار سوى جلسة غير رسمية واحدة لعرض النص، دون إجراء مشاورات بشأن كل فقرة على حدة، وهو ما لا يتماشى مع الممارسة المعتادة للأمم المتحدة. إن إصرار مقدمي مشروع القرار على الضغط من أجل تقديم مشروع القرار، على الرغم من المعارضة الواضحة من جانب العديد من الدول الأعضاء، هو فرض رأي كامل على دول أخرى. إن مشروع القرار، في جوهره، وسيلة أحادية الجانب للضغط على الحكومة السورية والتدخل في سيادتها وشؤونها الداخلية. وهو مثال آخر على قيام فرادى البلدان بتسييس حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية واستغلالها كأداة لقمع البلدان النامية وكبتها. وبمجرد اعتماد مشروع القرار، سيتعين على البلدان أن تنفق مبلغا ضخما من المال – 15 مليون دولار – على مدى العامين المقبلين. ينبغي إنفاق هذه الأموال على دعم بناء القدرات في سورية بدلا من إنشاء آلية مثيرة للجدل. واستنادا إلى التحليل الذي قدمته، ستصوت الصين ضد مشروع القرار وتدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى الانضمام إلينا في معارضته.

إن النزاع السوري مستمر منذ 12 عاما، والعملية السياسية التي يقودها السوريون ويمتلكون زمامها هي الحل الأساسي للقضية السورية. ونرحب بعودة سورية إلى جامعة الدول العربية، ونهنئ لم شمل الأسرة العربية بعد 12 عاما، وندعم وحدة البلدان العربية وتنشيطها. وينبغي للبلدان من خارج المنطقة أن تبدي كامل الاحترام لإرادة بلدان المنطقة وشعوبها، وأن تكف عن عرقلة عملية الحوار والمصالحة في بلدان الشرق الأوسط، وأن تعمل على تهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية.

السيد موراليس دافيلا (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): طلب وفد بلدي الكلمة تعليلا للتصويت قبل التصويت على مشروع القرار A/77/L.79، المعنون "المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية".

وتؤيد نيكاراغوا البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

ونأسف مرة أخرى لأن جمعيتنا العامة لا تزال هدفا لازدواجية المعايير في التسييس والانتقائية التي تروج لها البلدان الغربية ضد البلدان المستقلة ذات السيادة. وباقتراح إنشاء هذا الصك الذي يفترض أنه محايد ومستقل، دون التشاور أو التعاون مع الجمهورية العربية السورية، يتضح أن الجمعية العامة تتصرف خارج نطاق السلطات التي يخولها إياها ميثاق الأمم المتحدة، منتهكة بذلك القانون الدولي ومبدأ السيادة والمساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، فضلا عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ومن الضروري أن تحافظ الأمم المتحدة على حيادها ومصداقيتها بصفتها جهة ميسرة لعملية

العدالة والمساءلة – وهي عملية تقودها حكومة الجمهورية العربية السورية، التي أثبتت القدرة الكاملة لمؤسساتها القانونية والقضائية – وبدون تدخل خارجي أو ضغوط سياسية أو مالية.

ومما يبعث على القلق أن جمعيتنا تواصل إنشاء آليات ومؤسسات بتمويل من الأمم المتحدة. وهذا يجعلنا نتساءل عما إذا كانت موارد المنظمة تستخدم لصالح الدول الأعضاء أم لتوجيه العدوان والعزلة والعداء ضد شعوبنا. وينبغي للدول الأعضاء أن تدرك تماما السابقة الخطيرة والآثار القانونية والسياسية والمتعلقة بالميزانية المترتبة على المحاولات المغرضة لمواصلة تعزيز هذه الآلية.

وتؤكد نيكاراغوا مجددا تضامنها الكامل مع الجمهورية العربية السورية الشقيقة حكومة وشعبا، وترفض الآلية الدولية المسماة خطأ. ونشدد على ضرورة استغلال هذه المساحات لتعزيز المزيد من التعاون والتآزر مع الشعب السوري وحكومته، مع القضاء على سياسات فرض تدابير قسرية أحادية الجانب إرهابية وغير قانونية وإجرامية وغير إنسانية، والتي ليست أكثر من اعتداءات ذات آثار كارثية على حياة الشعب السوري وسبل عيشه، مما يعيق عمل الأمم المتحدة ووكالاتها في سورية. ونكرر دعوتنا إلى زيادة الجهود على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لدعم التنمية وإعادة الإعمار في سورية والعيش في سلام، وفقا لرغبات الشعب السوري.

وفي الختام، وتماشيا مع موقفها المبدئي، ترفض نيكاراغوا رفضا قاطعا التلاعب بجدول أعمال حقوق الإنسان واستخدامه كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية والسيادية والمستقلة للدول. فذلك النهج الانتهازي وغير المشروع يهدف إلى تشويه صورة الدول ذات السيادة والاستعاضة عن مبادئ القانون الدولي وتعددية الأطراف المقبولة عالميا.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): إن البحث عن الأشخاص المفقودين مسألة إنسانية ذات أهمية كبيرة للناجين من النزاع المسلح الرهيب. وعند الحديث عن مصير المفقودين في سورية، يجب أن نتذكر المفقودين نتيجة الغارات الجوية التي نفذها ما يسمى بالتحالف؛ والمفقودين نتيجة تدمير التحالف للرقة في عام 2017؛ والذين سقطوا في الأراضي التي تحتلها الولايات المتحدة وحلفاؤها، وخاصة مخيم الهول، الذي يشتهر بارتفاع عدد المفقودين فيه؛ والذين سقطوا ضحايا في إدلب التي يسيطر عليها الإرهابيون؛ والذين فقدوا في منطقة الاحتلال العسكري غير الشرعي في شمال البلد؛ والذين اعتقلوا بشكل غير قانوني في التنف من قبل القوات التي ترعاها الولايات المتحدة.

يبدو أن الأمر يتعلق بمسألة يمكن فيها للمجتمع الدولي أن يساعد الحكومة السورية على تحقيق نتائج حقيقية ومساعدة شعبها. ومع ذلك، فإن البحث عن الأشخاص المفقودين، شأنه شأن أي مسعى إنساني، يجب أن يكون بناء على طلب الدولة المتضررة وأن يكمل جهودها. ومن البديهي أنه إن لم يكن الأمر كذلك، فإن هذه الأنشطة ستكون، على أقل تقدير، غير فعالة، وفي الأغلب ضارة وغير قانونية. بيد أن مجموعة الدول المقدمة لمشروع القرار A/77/L.79، قيد النظر اليوم، لم تكلف نفسها عناء التشاور مع دمشق. إنها تقدم مشروع قرار لتنظر فيه الجمعية العامة بشأن إنشاء كيان يسمى "المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية". والواقع أن ما يسمى بالمؤسسة، التي كلفها مشروع القرار بالبحث عن أشخاص على الأراضي السورية، ليست مصممة للتعاون مع حكومة ذلك البلد.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف ستتصرف؟ هل تنوي القيام بذلك عن طريق التسلل سرا إلى أراضي الدولة؟ ومن الواضح أن هذا النشاط، فضلا عن مشروع القرار الذي أطلقه، يتناقضان مع المبدأ الأساسي لميثاق الأمم المتحدة بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وليس للجمعية العامة سلطة أن تفرض على أي دولة آلية تعمل على أراضيها أو بشأن مسائل تدخل في نطاق ولايتها المحلية، بدون موافقة تلك الدولة. ولذلك، فإن الدول الأعضاء اليوم يطلب منها أن تتخذ قرارا غير قانوني لن يكون له أي أثر قانوني على الإطلاق.

بعبارة أخرى، يطلب من الجمعية العامة اليوم، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، أن تنشئ أداة للضغط على سورية، تحت ذريعة إنسانية مغرضة لا علاقة لها بالأهداف الحقيقية لذلك المشروع. ولا يساورنا

شك في أن الآلية لا يمكن أن تكون مستقلة أو محايدة. وكما هو الحال مع سلفها، ما يسمى بلجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، لا يمكنها أن تنفذ سوى أوامر رعاتها.

ولا تؤيد روسيا فكرة إنشاء ما يسمى بالمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية. ونؤيد طلب سورية طرح مشروع القرار للتصويت. وسنصوت ضد مشروع النص. وندعو جميع الدول إلى عدم تأييد مشروع القرار وعدم تصديق عنوانه الإنساني.

ونؤيد أيضا البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، نود أن نشدد على أنه لكي نحل فعلا مسألة الأشخاص المفقودين، يجب علينا إقامة تعاون موضوعي مع دمشق، وتقديم المساعدة الفعالة لها، ورفع العقوبات الانفرادية غير القانونية التي تؤثر سلبا على تلك الجهود والعمل الإنساني ككل، وإنهاء الاحتلال الأجنبي للبلد، وإعادة الرعايا الأجانب الموجودين إلى أوطانهم. وكل هذه الأدوات في أيدي مجموعة البلدان التي قدمت مشروع القرار قيد النظر اليوم، ولكنها لا تنوي استخدامها، لأن هدفها ليس مساعدة الشعب السوري.

السيد غونساليس بهماراس (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، ويود أن يدلي بالبيان التالي بصفته الوطنية.

لا يزال التحيز المستمر للتسييس والانتقائية في معالجة حقوق الإنسان والمسائل ذات الصلة، مثل الشؤون الإنسانية، ضد البلدان النامية مصدرا قلق رئيسي. وثمة حاجة ملحة للقضاء على الانتقائية والمعايير المزدوجة والنهج العقابية والتسييس عند معالجة مسألة حقوق الإنسان – وهو مجال لا يسلم فيه أي بلد من مواجهة تحديات. وهذه الممارسات السلبية، التي لا تستخدم إلا ضد البلدان النامية، شأنها شأن التدابير القسرية الانفرادية، تؤدي إلى تفاقم المواجهة السياسية ولا تحسن الحالة على أرض الواقع.

ومما يؤسف له أن هناك اهتماما مستمرا باستخدام مسألة حقوق الإنسان، والمسائل الإنسانية حاليا، لأغراض سياسية ضد الجمهورية العربية السورية واستغلال منصة الجمعية العامة لهذه الأغراض. ونشعر بقلق خاص إزاء استهداف سورية وانتشار الآليات والمبادرات المتعلقة بذلك البلد، دون موافقة سلطاته. وبالمؤسسة الجديدة التي يسعى مشروع القرار A/77/L.79 إلى إنشائها، ستكون هناك ثلاث آليات دولية، داخل هيكل الأمم المتحدة، مكرسة لمعالجة المسائل المتعلقة بسورية، وكلها بمنظور تسييس لا يمكن إنكاره، بغض النظر عن المظهر الإنساني والنبيل الذي تعرض فيه.

ونشدد على أن تسييس مسألة حقوق الإنسان ضد سورية لن يساعد على حل النزاع. لم يحدث ذلك منذ أكثر من عقد من الزمان، ولن يحدث الآن. ولن يساعد ذلك على تحديد مكان وجود الأشخاص المفقودين. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد دعمنا القاطع للسعي إلى إيجاد حل سلمي وتفاوضي للنزاع في سورية. ولدينا ثقة كاملة في قدرة الشعب السوري والسلطات السورية على تحقيق ذلك الهدف. ويجب أن يسهم المجتمع الدولي في تحقيق ذلك الهدف. ولن يحدث ذلك طالما تنتشر المبادرات ذات الدوافع السياسية ضد سورية.

ولا بد من الاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية، ومراعاة المصالح والتطلعات الحقيقية لشعبها، ووقف تدابير التدخل وزعزعة الاستقرار، وتعزيز التعاون مع السلطات السورية. إن السياق الذي يتم فيه تقديم المبادرة لا يمر مرور الكرام، لأنه أكثر ملاءمة لإعادة دمج سورية في الآليات الإقليمية وتحقيق التقارب مع العديد من جيرانها. ويكشف ذلك عن الخطة الكامنة وراء الأهداف الإنسانية للآلية الجديدة.

إننا لا نوافق على التلاعب بالجمعية العامة أو تحويلها إلى برنامج أو أداة ضد سورية يمكن استنساخها في المستقبل ضد أي بلد نام آخر، ولا نقبل ذلك. وعلاوة على ذلك، يجب الحفاظ على مسؤوليات الجمعية العامة واللجنة الثالثة ومجلس حقوق الإنسان من أجل معالجة مسألة حقوق الإنسان في سورية أو في أي بلد آخر بصورة موضوعية ومتوازنة وغير تمييزية.

ومن وجهة نظر تقنية، تثير الآلية الدولية الجديدة شواغل جدية، تتجاوز الممارسة السطحية للمفاوضات الصورية. فعلى سبيل المثال، هناك شواغل بشأن أوجه الغموض والإغفال في ولاية المؤسسة الجديدة؛ والتداخلات الحتمية التي ستحدث مع عمل الآليات القائمة؛ وحقيقة أن اختصاصاتها ليست نتيجة لعملية تشاور مع البلد المعني أو لمفاوضات حكومية دولية؛ ومعايير تقدير الآثار المترتبة في الميزانية، دون أن تكون الولاية قد أنشئت أو حددت اختصاصاتها. كما أن مصادر تمويل الآلية تثير القلق، التي من الواضح أنها لا تحظى بدعم البلد المعني وتسبب الانقسام.

ولكل تلك الأسباب، وعلى أساس موقفه المبدئي المناهض للتسييس والانتقائية والتلاعب والكيل بمكيالين ضد الجنوب، سيصوت وفد بلدي معارضا لمشروع القرار A/77/L.79.

السيد محمود (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة إخواني وأخواتي المسلمين بمناسبة احتفالهم بعيد الأضحى.

فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال، وبينما يؤكد وفد بلدي مجددا على سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، فإنه يود أن يشير إلى ما يلي فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/77/L.79، المعنون "المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية".

تتشاطر مصر الشواغل الإنسانية المتعلقة بمصير المفقودين وأماكن وجودهم نتيجة للحالة في الجمهورية العربية السورية. ومع ذلك، لدينا الشواغل والملاحظات التالية فيما يتعلق بمشروع القرار قيد النظر.

أولا، لا يحدد مشروع القرار الاختصاصات الدقيقة للمؤسسة المقترحة. بل إنه ينص في الفقرة 5 على ولاية لا مبرر لها لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في إنشاء هذه المؤسسة وتشغيلها، في غياب تام لولاية المفوضية على النحو المحدد في القرار 141/48، مع التركيز حصرا على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ثانيا، يتضمن مشروع القرار إشارات غامضة إلى التزامات الدول بموجب القانون الدولي بالتعاون مع المؤسسة المقترحة.

ثالثا، ليس هناك افتقار إلى الوضوح في عملية التدقيق لتحديد مشاركة الضحايا والناجين وأسر الأشخاص المفقودين فحسب، بل وهناك أيضا افتقار إلى تعريف واضح للأشخاص المفقودين الذين يتناولهم مشروع القرار.

رابعا، لا يشير مشروع القرار إلى مصير وأماكن وجود المعلومات والبيانات التي ستجمع لأغراض المؤسسة المقترحة وطرائق جمع البيانات وتصنيفها وسريتها واستخدامها في المستقبل.

ومن المؤسف أنه على الرغم من نقل الملاحظات والشواغل المذكورة أعلاه إلى المؤيدين الرئيسيين لمشروع القرار، لم تقدم إجابات مرضية. وفي ضوء كل ذلك، ستمتنع مصر عن التصويت على مشروع القرار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.79، المعنون "المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية".

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): يدلى بهذا البيان الشفوي في سياق المادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة. وقد تم توزيعه على الدول الأعضاء.

ستنطوي الأنشطة المشار إليها في الفقرات 2 و 3 و 4 و 6 و 10 من مشروع القرار A/77/L.79 على القيام بأنشطة جديدة في عام 2024 وما بعده تتصل بإنشاء وتشغيل المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية، فضلا عن عبء عمل إضافي لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

ومن شأن اعتماد مشروع القرار أن تترتب عليه آثار في الميزانية تصل إلى 3 ملايين دولار في عام 2024 وفي حدود 10 ملايين دولار إلى 12 مليون دولار في عام 2025 بمجرد أن تعمل المؤسسة

بكامل طاقتها، بما في ذلك الموارد المتصلة بالوظائف، لتغطية أنشطة المؤسسة المستقلة المنشأة حديثا والمعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية، وكذلك لترجمة الوثائق بجميع اللغات الرسمية من قبل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

ومع ذلك، ونظرا لضرورة إجراء مزيد من المشاورات الداخلية، فإن الأمانة ليست حاليا في وضع يمكنها من تقديم تقديرات مفصلة للتكاليف لعامي 2024 و 2025.

وإذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار المتعلق بإنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية، سيقدم تقرير تقديري منقح إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الخامسة خلال الجزء المستأنف الأول من دورتها الثامنة والسبعين، يتضمن تفاصيل الاحتياجات التي ستطلب اعتمادات إضافية من الميزانية العادية لعام 2024. وستدرج الموارد لعام 2025 وما بعده في الميزانية البرنامجية المقترحة ذات الصلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بلجيكا، بنن، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، تشيكيا، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كيريباس، الكويت، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سورينام، السويد، سويسرا، تونغا، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو

المعارضون:

بيلاروس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إريتريا، جمهورية إيران الإسلامية، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بليز، بروني دار السلام، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، جيبوتي، مصر، السلفادور، إثيوبيا، غابون، غانا، غيانا، الهند، إندونيسيا، العراق، الأردن، كازاخستان، كينيا، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، مدغشقر، ماليزيا، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، المغرب، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوزبكستان، فييت نام، اليمن

اعتمد مشروع القرار A/77/L.79 بأغلبية 83 صوتا مقابل 11 صوتا، مع امتناع 62 عضوا عن التصويت (القرار 301/77).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة تيكنر (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): لقد عانت كولومبيا بشكل مباشر من آفة اختفاء الأشخاص. إنه جرح كافح بلدنا من أجل تضميده، ويكمن في قلب نظام العدالة الانتقالية لدينا. وتعد الحقيقة عنصرا حاسما في تحقيق المصالحة وجبر الضرر الاجتماعي وإرساء

السلام. إننا نشعر بألم عائلات الضحايا وصرختهم للحصول على معلومات حول مصير أحبائهم. وهذا الألم هو ما دفعنا للتصويت مؤيدين للقرار 301/77 اليوم، على أساس أن الآلية المقترحة تخدم أغراضا إنسانية وليس مصالح سياسية.

ومع ذلك، فإن تجربتنا الخاصة في البحث عن المفقودين تقودنا إلى الدعوة لمواصلة الجهود سعيا إلى مشاركة الحكومة السورية والأطراف الأخرى المعنية، ليس فقط احتراما لمبدأ سيادة الدولة، ولكن أيضا لضمان فعالية الآلية.

وأخيرا، ترى كولومبيا أنه من الأهمية تحديد اختصاصات هذه المبادرة بدعم تقني من مكاتب حقوق الإنسان المختصة في منظومة الأمم المتحدة.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): إن كلمة "مفقود" تهز وجدان الأرجنتين. فقد تحملنا مأساة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ونعرف المعاناة التي تنطوي عليها. إن ألم الغياب والحداد الذي لا نهاية له محفور في مجتمعنا. وهناك فترة ما قبل المأساة وأخرى بعدها. وهذا هو السبب في أن مكافحة الاختفاء القسري هي واحدة من أهم أولوياتنا.

وقد قدمنا بعض أهم المبادرات بشأن هذا الموضوع وشاركنا فيها بنشاط، وقدمنا المسؤولين عن حالات الاختفاء القسري في بلدنا إلى العدالة. ونحن ملتزمون، مع فرنسا، بتشجيع التصديق على أوسع نطاق ممكن على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام 2006 (القرار 177/61). والذين صدقوا منا على الاتفاقية يعترفون باختصاص اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري وفقا للمادتين 31 و 32، وذلك لضمان محاكمة المسؤولين عن هذه الجريمة وإدانتهم.

ووفقا لما سبق ذكره، صوتنا مؤيدين القرار 301/77، ومؤكدين من جديد التزامنا التاريخي بهذه المسألة.

لقد خلص الأمين العام في تقريره (A/76/890) عن المفقودين في الجمهورية العربية السورية المؤرخ 2 آب/أغسطس 2022 إلى أن بقاء الحال على ما هو عليه فيما يتعلق بمسألة الأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية لا يمكن أن يستمر.

وللأرجنتين موقف حازم جدا بشأن ضرورة تعزيز احترام حقوق الإنسان وتوضيح أي حالة تتعلق بها على أساس الحقيقة والعدالة. وهذا يشمل نظرتنا للواقع المعقد في سورية. وفي ذلك السياق، فإن تعاون السلطات السورية أمر أساسي. ولهذا السبب، كنا نفضل لو كانت المفاوضات بشأن هذا القرار أكثر تشاركية بغية تحقيق الشفافية وزيادة توافق الآراء. وعلى وجه الخصوص، كنا نتمنى لو كانت قد بُذلت جهود أكبر لضمان مشاركة سورية، البلد المعني، بغية ضمان تعاونها في المستقبل، وبالتالي ضمان ألا تصبح الآلية غير فعالة، وهو ما حدث مع الآليات الدولية الأخرى التي أنشئت في السنوات الأخيرة.

وفي تقرير الأمين العام الذي أشرت إليه سابقا، أُوصي بأن تنظر الدول الأعضاء في إنشاء مؤسسة دولية جديدة مكرسة لتوضيح مصير وأماكن وجود الأشخاص المفقودين في ذلك البلد. غير أنه دعا أيضا إلى تحسين الآليات القائمة. وفيما يتعلق بتلك المبادرة، يساورنا القلق لأنه ليس من الواضح من نص القرار ما هو الإطار الزمني للتحقيق في اختفاء الأشخاص في سورية، كما أنه لا يحدد ما هي مساهمتها في الآليات القائمة، مما يؤدي إلى درجة كبيرة من عدم اليقين.

ونشعر أيضا بالقلق إزاء انتشار المبادرات وآليات المتابعة المتعلقة بحالة حقوق الإنسان السورية في مختلف المنتديات الدولية، مما قد يؤدي إلى الازدواجية والتناقضات. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أنه لم يتم إنشاء آليات مماثلة لحالات الاختفاء القسري الخطيرة والواسعة الانتشار الأخرى.

ويطلب القرار وضع اختصاصات المؤسسة المستقلة في غضون 80 يوم عمل. وفي ضوء ذلك، نأمل أن يؤخذ في الاعتبار عند وضع الاختصاصات كل أبعاد تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (A/HRC/46/55) المؤرخ 11 آذار/مارس 2021، المقدم إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، والذي يفصل مسألة حالات الاختفاء القسري بكل تعقيدها في ذلك البلد.

ولذلك، نطلب إلى الأمين العام أن يقدم تلك الاختصاصات إلى جميع الدول الأعضاء للتشاور بشأنها.

السيد غاريدو ميلو (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشير إلى القرار 301/77، المعنون "المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية"، الذي قدمته ألبانيا وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية وكابو فيردي وكوستاريكا ولكسمبرغ ومقدونيا الشمالية.

لقد صوتت شيلي مؤيدة القرار، لأنها ترى أن البحث عن المفقودين ينبغي أن يكون أولوية للدول التي تشهد حالات نزاع أو توتر اجتماعي، كما هو الحال في سورية. وتشعر شيلي بقلق بالغ إزاء التقارير الواردة من منظمات مستقلة التي تقدر عدد المفقودين بنحو 000 100 شخص. وتلك الحقائق، التي تعزى إلى مختلف الأطراف الفاعلة والجماعات المشاركة في ذلك النزاع، لها عواقب إنسانية خطيرة وتأثير عميق على المجتمع. إن الاختفاء القسري للأشخاص، بوصفه جريمة متعددة الأوجه، يؤدي إلى انهيار اجتماعي يصعب إصلاحه، ولكن استعادته ضرورية لتحقيق آفاق مستقبل بوساطة السلام.

ولدى بلدنا معرفة ميدانية بأثر الاختفاء القسري للأشخاص على المجتمعات، استنادا إلى تجربته المؤسفة خلال الدكتاتورية المدنية – العسكرية. إنها عملية لم تنته بعد، على الرغم من مرور أكثر من 30 عاما على العودة إلى الديمقراطية. وخلال ذلك الوقت، تعين علينا أن نعمل مع مختلف الجهات الفاعلة الوطنية والدولية من أجل توضيح أماكن وجود مواطنينا والتمكين من إعادة رفاتهم إلى أحبائهم. كان التقدم أبطأ وأصعب مما كان متوقعا مع نجاحات وإخفاقات.

وعلى نفس المنوال، ترى شيلي ضرورة أن يكون البحث عن المفقودين في سورية أولوية لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في النزاع، وأنه ينبغي أن يتم بالتعاون الوثيق مع السلطات السورية. وهذا يتسق مع ما ذكره مجلس الأمن في عام 2019 عندما دعا جميع أطراف النزاع المسلح إلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة للبحث بنشاط عن المفقودين دون تمييز ضار.

في إطار الاستعراض الدوري الشامل مؤخرا، أوصت عدة دول، بما في ذلك شيلي، بأن تسهل سورية إنشاء آلية مستقلة ذات ولاية دولية لتنسيق وتوحيد التقارير عن الأشخاص المفقودين، بمن فيهم الأشخاص الذين تعرضوا للاختفاء القسري. ويجب أن يكون البحث عن الأشخاص المفقودين أولوية توجه أعمال جميع الجهات الفاعلة التي ترغب في تحقيق سلام دائم.

ولذلك، تحث شيلي الذين سيشاركون في المؤسسة المستقلة والأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على الدخول بنشاط في حوار مع السلطات السورية لتمكين المؤسسة من الوفاء بولايتها. لا يمكن توضيح مكان وجود السوريين المفقودين إلا بالتعاون مع السلطات السورية. لذلك، بقدر ما يكون هدف المؤسسة إنساني بحت ولديها دعم شامل، سيكون من الممكن أن تستجيب لآلاف الأسر التي تبحث عن أحبائها.

السيد موريتي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت البرازيل مؤيدة القرار 301/77 بشأن المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية. كان تصويتنا مدفوعا تحديدا بالمخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان. وهو يعكس التزام البرازيل منذ أمد بعيد بتعزيز الحق في الذاكرة والحقيقة، على الصعيدين المحلي والدولي، مع إيلاء اعتبار خاص لشواغل أسر جميع الأشخاص المفقودين.

وصوتنا أيضا مؤيدين لأن القرار، في رأينا، يشير إلى مسؤوليات جميع الأطراف المتورطة في النزاع، وليس طرفا واحدا أو عددا قليلا منها فحسب. ودون المساس بما سبق، يأسف وفد بلدي لأن عملية التفاوض لم تكن شاملة للجميع بما فيه الكفاية.

وفي تنفيذ القرار، يجب أن تسترشد الأمم المتحدة بحزم بهذا التوازن والشمول، فضلا عن النهج الذي يركز على الضحايا والناجين والوارد في القرار.

وسيكون ذلك حاسما لنجاح عمل المؤسسة المستقلة وكسب التعاون الذي لا غنى عنه من جانب الحكومة السورية.

وينبغي أن تركز الجهود المتعددة الأطراف على إيجاد حل سياسي لتلك الأزمة التي طال أمدها، تماشيا مع قرار مجلس الأمن

2254 (2015). وينبغي أن تتمكن هذه الجهود من إشراك الحكومة السورية والاعتراف بالتحديات الهائلة التي واجهها البلد لسنوات.

إن العملية السياسية التي يملكها ويقودها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة وتحترم سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية هي وحدها القادرة على تحقيق السلام الدائم وتخفيف معاناة الشعب السوري.

السيد إيرافاني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، وأن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية.

تعرب جمهورية إيران الإسلامية عن قلقها البالغ إزاء استمرار انتشار الآليات الخاصة ببلدان بعينها التي تدعي معالجة حالة حقوق الإنسان في دول معينة، في حين أن القصد الحقيقي لهذه الآليات هو استخدام حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية كسلاح ضد الدول ذات السيادة والحكومات الوطنية، بغرض التدخل في شؤونها الداخلية. إن الرغبة النهمة في انتشار الولايات الخاصة ببلدان بعينها سعيا إلى تحقيق الأهداف الانتقائية والمسيسة والخبيثة لبعض الجهات الفاعلة تقوض قضية حقوق الإنسان. ولم تسهم إلا في الانقسام وانعدام الثقة والمواجهة. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام الأمم المتحدة كأداة يقوض مصداقيتها كهيئة دولية أنشئت بهدف حماية وتعزيز أهدافها البارزة من خلال الحوار والتعاون الدولي، على أساس مبادئ اللاانتقائية والحياد والموضوعية.

وتتشاطر جمهورية إيران الإسلامية أعمق مشاعر تعاطفها مع الأشخاص والأسر الذين تضرروا من الآثار السلبية للحرب الطويلة الأمد وأعمال الإرهاب التي شنتها جهات أجنبية معادية على حكومة الجمهورية العربية السورية وشعبها. وفي غضون ذلك، نأسف لأن الحكومات الغربية تسيء استخدام المسألة الإنسانية لتحقيق مآرب سياسية. والحقيقة هي أن الحكومة السورية، على الرغم من الجزاءات الانفرادية الصارمة، لا تزال تكافح الإرهاب والاحتلال الأجنبي. وتسعى الحكومة جاهدة لاستعادة الحياة السلمية في أراضيها المحررة، وتمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم وتحقيق الانتعاش الاقتصادي. ومع ذلك، فإن المبادرين بالعديد من الحملات المناهضة لسورية لا يسهمون في هذه العملية بأي شكل من الأشكال.

ونأسف لأن حكومة الجمهورية العربية السورية لم تستشرها هيئات الأمم المتحدة وأعضاء المجموعة الأساسية من الوفود المقدمة للقرار 301/77 في أي مرحلة من مراحل عملية إنشاء الآلية. وبالنظر إلى أن الآلية تهدف إلى العمل دون موافقة الحكومة السورية، فإننا نعتقد أن تجاهل مبدأ الملكية الوطنية لا ينتهك سيادة البلد ويقوضها فحسب، بل يحد أيضا من فعالية واستدامة أي مبادرة تهدف إلى مساعدة الشعب السوري.

لم تطلب الحكومة السورية مساعدة تقنية أو قانونية من الأمم المتحدة، ورفضت بالفعل إنشاء مثل هذه الهيئة دون موافقتها. نعتقد أنه إذا كانت هناك أي إرادة حقيقية لمعالجة الحالة الإنسانية في سورية، لا سيما المسائل المتعلقة بالمبادرات الخاصة بالأشخاص المفقودين أو أي خطة محددة لتكثيف الجهود، فيجب أن تتم بموافقة دمشق وتنسيقها الكاملين. وبخلاف ذلك، سيكون الأمر غير مُجدٍ وغير فعال. ونأسف لأن القرار لا يتضمن حتى أي إشارات إلى أهمية التعاون مع الحكومة السورية. ونتشاطر أيضا الشواغل المتعلقة بتبديد قدر كبير من موارد الأمم المتحدة وميزانيتها على تلك الآلية غير الفعالة.

وتعرب جمهورية إيران الإسلامية عن التزامها الكامل بمعالجة أي مسألة إنسانية، بما في ذلك مسألة المفقودين في سورية، في إطار صيغة سليمة ومشروعة وعملية. وفي ذلك الصدد، سنواصل العمل مع حكومة الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك من خلال الفريق العامل ذي الصلة المنشأ بموجب صيغة أستانا كوسيلة عملية وقانونية جدا لمعالجة هذه المسألة. إننا ممتنون لحكومة الجمهورية العربية السورية على العمل الذي قامت به حتى الآن لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين. وفي ذلك الصدد، نشجع حكومة الجمهورية العربية السورية على تعزيز تعاونها مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر

في النظر في المسألة المتعلقة بالأشخاص المفقودين. ونشجع على وضع الصيغة النهائية لمذكرة تفاهم ثنائية بين الحكومة السورية واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتؤكد حكومة بلدي أيضا أن أي جهد للكشف عن مصير المفقودين في سورية يتطلب الكشف عن مصير ضحايا الأعمال العدوانية والفظائع التي ارتكبها ما يسمى بالتحالف الدولي والجرائم التي ارتكبتها المنظمات الإرهابية المسلحة.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أنه في غياب الاحترام الكامل لسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها والموافقة الكاملة لحكومتها، لن تتمكن جمهورية إيران الإسلامية من تأييد المبادرة ولن تعترف بشرعية عمل هذه الهيئة. ونشدد على أن الحفاظ على مصداقية الأمم المتحدة يستلزم الرفض القوي لأي محاولة للتلاعب بها كوسيلة لتحقيق مصالح وأجندات سياسية وطنية ضيقة تحت ستار حماية حقوق الإنسان أو معالجة الحالات الإنسانية.

السيد ماغوساكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): كانت اليابان تود أن تشارك في تقديم القرار 301/77، وتود أن تدلي ببيان عام. ومع ذلك، وكما يتضح من اعتزامنا المشاركة في تقديم القرار، فإن اليابان تؤيد تأييدا تاما القرار، الذي يهدف إلى توضيح مصير وأماكن وجود الأشخاص المفقودين في سورية وتوفير الدعم الكافي للضحايا والناجين وأسرهم. ولذلك، ندعو حكومة الجمهورية العربية السورية إلى التعاون مع أنشطة المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين المنشأة الآن في الجمهورية العربية السورية، بدلا من رفض جهود المجتمع الدولي لمساعدة مواطني البلد.

ونلاحظ أيضا أن البيان الشفوي للأمانة العامة بشأن الآثار المترتبة على الميزانية، في حدود 10 ملايين دولار إلى 12 مليون دولار لعام 2025، يتوقف على تشغيلها الكامل، الذي ينبغي أن يكون متاحا في سورية بالتعاون مع سورية. وفي ذلك السياق، نطلب إلى المؤسسة الجديدة أن تضطلع بالأنشطة المقررة بحسن نية، بغية الإعداد لتشغيلها بالكامل. ونطلب كذلك أن تقدم المؤسسة الجديدة تفاصيل كافية عن أنشطتها المدرجة في الميزانية في التقرير السنوي المطلوب بموجب القرار، مع إدراكها الكامل للمساءلة التي تأتي من استخدام الميزانية العادية، بما في ذلك تجنب الازدواجية، وفي انفصال تام عن التخطيط الانتهازي حتى الآن.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن أملنا في أن توصي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة بميزانية مناسبة وأن توافقا عليها، تماشيا مع الأنشطة الفعلية للمؤسسة الجديدة.

السيد مرزوق (العراق): لقد امتنع وفد بلدي عن التصويت على القرار الوارد في الوثيقة A/77/301 انطلاقا من إيمانه بمبادئ الأمم المتحدة، ولا سيما سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي؛ وبأن نجاح أي آلية دولية يتطلب التنسيق مع الدولة المعنية؛ وبأن النهوض بالواقع الإنساني في أي بلد يتطلب دعم قدرة وكفاءة مؤسساته الوطنية ذات الصلة من جانب، وتكاتف الجهود الإنسانية للمجتمع الدولي من جانب آخر، بما يحقق العدالة والإنصاف لأهالي الضحايا؛ ولما تحتاج إليه هذه المسألة من تظافر الجهود والتنسيق الفاعل بين الجهات ذات الصلة والجهات السورية المختصة في سياق البحث عن المفقودين ليتحقق الوصول إلى نتائج مثمرة تسهم في الكشف عن مصير جميع المفقودين.

السيد بيليبينكو (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): تؤيد جمهورية بيلاروس البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

لم تشارك جمهورية بيلاروس في المشاورات بشأن القرار من حيث المبدأ وصوتت معارضة لأننا نرفض رفضا قاطعا المفهوم الكامن وراء الوثيقة، التي تقوم على نهج متحيز ضد بلد بعينه. ولسنوات عديدة وفي جميع الحالات المماثلة، دأبنا على الإعراب عن هذا الموقف، بما في ذلك في الجلسة غير الرسمية للجمعية العامة المعقودة في 28 شباط/فبراير بشأن هذا الموضوع.

ما الذي منع مقدمي مشروع القرار من إنشاء آلية عالمية للبحث عن المفقودين؟ لماذا لا تشعر مجموعة معينة من الدول بالقلق إزاء هذا الموضوع إلا عندما يتعلق الأمر بسورية؟ لقد كشفت جلسات

الاستماع مؤخرا في مجلس النواب في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، أن نحو 000 85 طفل فقدوا على الحدود الجنوبية للبلد. وفي المملكة المتحدة، ووفقا للإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، فقد 400 طفل ألباني، لم يتم تحديد مكان سوى 150 منهم في العام الماضي. ولا يزال مصير 250 طفلا مجهولا. وماذا عن النساء والأطفال المفقودين في النزاعات في أفغانستان وإثيوبيا والسودان وجنوب السودان ومالي ونيجيريا واليمن والصومال والكونغو والعراق وكولومبيا وموزمبيق وفلسطين وليبيا وعشرين نقطة ساخنة أخرى من نقاط النزاعات؟

وفي ملاحظة منفصلة، نود أن نعرب عن اعتراضاتنا على النهج الذي يتبعه مقدمو مشروع القرار في العمل على إعداد النص. كانت هناك مشاورات مفتوحة، لم تكن حقا مفتوحة أمام الجميع ولم يكن لنتائجها تأثير كبير من أي نوع على مضمون الوثيقة، ومفاوضات سرية مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وممثليها في سورية، دعي إليها عدد كبير من الوفود عن طريق الخطأ، إلا أن تلك الدعوات سُحبت في حرج. كل ذلك حدث وهو يتناقض تماما مع مبدأي الشفافية والموضوعية.

والجزء الأكثر حزنا في هذا التاريخ السريالي برمته هو أنه لا مقدمو القرار، ولا مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ولا ممثلوها في دمشق، ولا المفوض السامي نفسه، تمكنوا من إقامة حوار بشأن هذا الموضوع المهم مع قيادة سورية نفسها. لقد أعلنت الجمهورية العربية السورية اليوم بشكل لا لبس فيه أنها ستعتبر الآلية تدخلا في شؤونها الداخلية ولن تتعامل معها. وفي هذا الصدد، يمكن اعتبار السؤال عن فعالية الهيكل المستقبلي، الذي لن يتمكن من الوصول إلى أراضي البلد والذي لا ترغب السلطات السورية في العمل معه، سؤالا بلاغيا.

وهناك أيضا مسألة أساليب عمل الآلية الجديدة وتمويلها. والنهج المقترح في القرار يعني أساسا شراء صندوق أسود، لا يعرف أي شخص سوى من يروج له محتوياته، فضلا عن تكاليف تلك المحتويات. وسيُحدد شخص ما هذه المعايير في وقت لاحق، بطريقة ما. ولكن التكلفة يجب أن ندفعها جميعا – أو ربما ليس نحن. وعلى الرغم من التفسيرات الشفوية لمقدمي القرار، فإن القرار لا يعطي إجابة واضحة على ذلك السؤال أيضا، وكل هذا يحدث في سياق نقص حاد في التمويل في منظومة الأمم المتحدة، وهي حقيقة تذكرنا بها باستمرار كل شعبة من شعب الأمانة العامة، دون استثناء، من إدارة التواصل العالمي إلى إدارة عمليات السلام.

وفي الختام، نعتقد أن من الضروري أن نلاحظ أن جمهورية بيلاروس تدرك أهمية مسألة البحث عن المفقودين. إننا نحترم قواعد القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، التي تهدف إلى منع حالات الأشخاص المفقودين، والتي تتطلب تحديد مصير المفقودين. وترتبط هذه المعايير ارتباطا وثيقا بحق الأسر في معرفة مصير أفراد الأسرة المفقودين. وهذا العمل يمكن، بل وينبغي، الاضطلاع به على الصعيد الوطني، بما يشمل من خلال اعتماد وتحديث التشريعات ذات الصلة، وكذلك بضمان تنفيذها، بما في ذلك من خلال التعاون المحتمل بشأن تلك المسائل مع الدول الأخرى. وكل ذلك هو من اختصاص الحكومات الوطنية للدول ذات السيادة، وليس دائرة محددة بشكل تعسفي من أطراف ثالثة ذات مصالح سياسية مشكوك فيها.

السيدة مراد (لبنان): من هذا المنبر، اسمحوا لي، وباسم وفد بلدي، بداية، وقبل الخوض في حيثيات القرار، بمآثره أو شوائبه، والمآخذ التي حملت عليه، لجهة المقاربة في الإعداد له وطرحه؛ اسمحوا لي سيدي الرئيس، من منبركم هذا أن أوجه تحية من القلب لكافة عوائل المفقودين في لبنان. هذا الملف الذي لا يزال جرحا نازفا في ذاكرة الوطن الجماعية. فلبنان صاحب التجربة، الأمرّ في ملف مفقودي الحروب والنزاعات التي مزقت أوصاله، وشتت أبناءه، لا تغيب عن جدار عاصمته بيروت، ومعارضها، صور كافة المفقودين توثيقا لمسار أربعة عقود، تخللها البحث المضني عن أحبة بلا أضرحة من العام 1982.

من هذا المنبر، سيدي الرئيس، رسالة إلى الأمهات والزوجات والعوائل: أن لبنان لم يمتنع عن هذه القضية الحق، ولم ينأى بنفسه عن معاناة الأهالي لا بل، يؤكد لبنان التزامه وتمسكه بكشف مصير

المفقودين اللبنانيين في الحرب الأهلية ومعالجة هذا الجرح النازف منذ 40 عاما، الذي يشكل استمراره ألما مستداما في ضمير الوطن، وحرقة في قلوب الأهالي. وفقط للتفكير، فلبنان الحريص على كافة أبنائه، لَمْ يَأْلُ جهدا ضمن صفقة تبادل على استعادة كافة المحتجزين اللبنانيين الأحياء في السجون الإسرائيلية، أو تسلم رفات من توفى منهم.

لبنان صوّت بالامتناع اليوم على ضبابية هذه الآلية التي لم يتضح من خلال مشروع القرار هذا ماهيتها، والإطار المرجعي لها. لبنان امتنع عن استخدام هذا الملف الجلل مطية لتصفية حسابات سياسية، يضيع معها البند الأساس، ويتبدد معها الجوهر أو الدافع الإنساني الرئيسي البحت الذي نتمنى أن يسير هذه المبادرة.

ما من آلية أممية للبحث عن المفقودين ممكن أن تثبت نجاعتها دون أن تتحول إلى هيئة وطنية بالتعاون والحوار والتشاور والتنسيق الوثيق مع الحكومة السورية، إذا كانت هذه الآلية المطلوب إنشاؤها اليوم تهدف أن تكون الرافعة في تقديم العون والمساعدة والحفاظ على الزخم اللازم من أجل إبقاء هذا الملف حيا في إيصاله إلى خواتيمه المنشودة، ومعه تهدئة نفوس الأمهات الثكلى، فإن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون تحويل هذه الآلية إلى وطنية، وبالحوار والشراكة مع الحكومة السورية، تحت مظلة ومراقبة الأمم المتحدة. قد تكون هذه المبادرة كوة في جدار وومضة أمل لكافة المفقودين، أكانوا في الداخل السوري أو خارجه، إلا أنه يجب أن تكون خطوة مدروسة ومنسقة مع كافة الأطراف المعنية كي تخدم الغاية المرجوة منها، وكي تبقى الحياة لهؤلاء الأهالي تستحق أن تُحيا على الرغم من الفراق.

من جهة أخرى، لا يمكن مقاربة ملف المفقودين في سوريا، سيما المفقودين جراء النزاعات التي انطلقت شرارتها عام 2011، بمعزل عن ملف اللاجئين السوريين، وبصورة منفصلة عن حتمية عودتهم. فمن يعد مفقودا، قد يكون لاجئا في دولة جوار، أو دولة ثالثة إن الملفات الإنسانية لا يمكن تناولها بالقطعة أو بالتجزئة حسب الطلب، وإلا فقد المجتمع الدولي مصداقيته في طرحه للملفات الإنسانية.

إن لبنان، البلد العربي الوحيد الذي يحمل كُرَتَّي النار: ملف المفقودين اللبنانيين من جهة، وملف النازحين السوريين من جهة أخرى. وهو ليس بوارد التساهل بواحد منهما على حساب الآخر. إنما يتمسك بإيجاد حل لهما من خلال الشراكة والحوار والتفاهم بين كافة الأطراف المعنية، عربية كانت أو دولية.

نناشد واضعي القرار والمجتمع الدولي تطوير هذه الآلية بالتعاون مع الجانب السوري كي لا تبقى حبرا على ورق، ولكي لا يتحول معها ملف إنساني بهذا الحجم والأهمية إلى بازار سياسي يُضرب معه آخر بريق أمل لكافة العوائل والأهالي.

ختاما، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أنتهزها مناسبة لأنهي كلمتي بكلمة كتبتها نائفة نجار حمادي، قبل أن تفارق الحياة، لابنها المفقود منذ العام 1984، كوقفة إجلال أمام آلام هذه الأمهات والزوجات

”لم أزل يا ولدي، أنتظر هديتك بعيد الأم... سأنتظر قوافل الآتين للنهاية... وفي كل المحطات سأجول، وأتمنى أن ألتقيك... لم يزل بصيص أمل ضئيل أحيا به، وبعدها تستحق الحياة. إما أن تحيا أو لا.“

السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): تعرب السلفادور عن تضامنها مع جميع الأسر التي عانت من فقدان أفرادها خلال النزاع في الجمهورية العربية السورية. ونعرب أيضا عن قلقنا إزاء الحالة الإنسانية التي يواجهها الشعب السوري. وعلى الرغم من ذلك، امتنعت جمهورية السلفادور عن التصويت على القرار 301/77، بشأن إنشاء مؤسسة دولية جديدة معنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية، لأننا نعتقد أنه لا يقدم معلومات كافية عن عمل المؤسسة وأساليب عملها. وبالإضافة إلى ذلك، تكرر السلفادور نداءها والتزامها بضمان قدر أكبر من الكفاءة في استخدام الموارد في المنتديات المتعددة الأطراف. ونعتقد أن الآلية المعتمدة تشكل عبئا إضافيا على ميزانية المنظمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت.

طُلبت الكلمة ممارسة لحق الرد وأود تذكير الأعضاء بأنَّ البيانات التي يدلى بها ممارسة لحقِّ الردِّ تقتصر على 10 دقائق

للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي للوفود أن تُدلي بها من مقاعدها.

السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية): طلب وفد بلدي الكلمة لممارسة حق الرد على ما ورد في بيان ممثل الولايات المتحدة،

حيث إنه من المؤسف أن بيانه كان مليء بالادعاءات الكاذبة؛ ومفادها أن المجموعة الرئيسية أو المجموعة المصغرة انخرطت مع دمشق، لكنها لم تلق إلا صدا من الحكومة السورية. لقد أكدنا في بياننا قبل التصويت، أن هذا لم يحدث، وأن المجموعة المصغرة لم تتشاور أو تتواصل معنا. وبالتالي، فإن ممثل الولايات المتحدة، وبسهولة أورد معلومات مضللة تعكس حالة الترويج للأكاذيب وحالة الانفصال عن الواقع. وهنا، أود أن أضيف أن التباكي على السوريين يمثل قمة النفاق، باعتبار أن بلده تسبب في مقتل وفقدان عشرات الآلاف من السوريين.

يعبر وفد بلدي أسفه الشديد لاعتماد هذا القرار 301/77 المسيس بطريقة غير توافقية، الذي أنشأ آلية مدعومة من أقل من نصف عدد أعضاء الأمم المتحدة، تسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول لدولة عضو في الأمم المتحدة.

كما نتقدم بالشكر والتقدير لجميع الوفود التي أعربت عن دعمها لموقف سورية ورفضها لهذه المبادرة الهدامة. تؤكد سورية على أنها لن تنخرط في أي تعاون مع أي من الأنشطة المستقبلية لهذه المؤسسة، خاصة أنها تتجاهل دور الإرهاب في قتل السوريين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 13 من جدول الأعمال.

البند 48 من جدول الأعمال (تابع)

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/77/401/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أوضحت الوفود مواقفها فيما يتعلق بتوصية اللجنة الرابعة في اللجنة وترد في المحاضر الرسمية ذات الصلة. بالتالي، ما لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة 66 من النظام الداخلي، فسأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة المعروضة عليها اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لذلك، ستقتصر البيانات على تعليل التصويت. وأود تذكير الأعضاء بأنه، وفقا للمقرر 401/34

”تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين يُنظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة“.

وأود أيضا أن أذكر الأعضاء بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ البت في تقرير اللجنة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة، ما لم نخطر بخلاف ذلك مسبقا.

معروض على الجمعية العامة مشروع قرار أوصت اللجنة باعتماده في تقريرها. تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار 302/77).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) أعطي الكلمة لممثلة إسرائيل.

السيدة ليستنبرغ (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أوضح أن بياني لا يتعلق بمشروع القرار الذي اعتمد للتو، بل بالقرار 297/77، المتخذ في إطار البند 48 من جدول الأعمال في 14 حزيران/يونيه. ألاحظ مع الأسف الشديد أنه على الرغم من أن الجمعية العامة اعتمدت القرار 297/77 بشأن الجدار التذكاري لضحايا حفظة

السلام التابعين للأمم المتحدة، فإن الوفد الفلسطيني انتهك الإجراءات، وقام بتسييس المناقشة وشارك في تقديم القرار.

وفقا للفقرة 5 من مرفق القرار 250/52، المعنون "مشاركة فلسطين في أعمال الأمم المتحدة"، المؤرخ 7 تموز/يوليه 1998، يحق للفلسطينيين أن يشاركوا في تقديم مشاريع القرارات والمقررات المتعلقة بالقضايا الفلسطينية وقضايا الشرق الأوسط. إن موضوع القرار 297/77 لا يقع ضمن المعايير الواردة في القرار 250/52.

وأود أن أؤكد على أهمية الالتزام بالقواعد الإجرائية للمنظمة. إن المبادئ التوجيهية للمشاركة في التقديم واضحة بصراحة في القواعد واللوائح التي تحكم المنظمة وأي قرار للتحايل على هذه القواعد من شأنه أن يقوض هذه المؤسسة بشدة. ونأسف لأن الفلسطينيين اختاروا مرة أخرى تحويل جلسة للجمعية العامة من أجل مصالحهم السياسية الأحادية الجانب. ونطلب من الأعضاء ألا يسمحوا بخروج الإجراءات عن مسارها في محاولة للنهوض بجدول أعمال سياسي منفصل عن المسار الطبيعي للعمل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 48 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 125 من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يذكر الأعضاء أنه عملا بالمقرر 572/76 المؤرخ 12 تموز/يوليه 2022، واصلت الجمعية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في جلسات عامة غير رسمية خلال الدورة الحالية. وفي رسالة مؤرخة 22 حزيران/يونيه 2023، عممتُ مشروع مقرر شفوي بشأن هذه المسألة، على النحو التالي:

إن الجمعية العامة،

"تقرر إعادة تأكيد الدور المركزي للجمعية العامة فيما يتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن؛ والتزام رؤساء الدول والحكومات الذين يمثلون شعوب العالم ببث حياة جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن؛

"تقرر أن تواصل فورا المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في جلسة عامة غير رسمية للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، على النحو المطلوب بموجب المقررات 62/557 المؤرخ 15 أيلول/سبتمبر 2008، و 63/565 باء المؤرخ 14 أيلول/سبتمبر 2009، و 64/568 المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2010، و 65/554 المؤرخ 12 أيلول/سبتمبر 2011، و 66/566 المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2012، و 67/561 المؤرخ 29 آب/أغسطس 2013، 68/557 المؤرخ 8 أيلول/سبتمبر 2014، و 69/560 المؤرخ 14 أيلول/سبتمبر 2015، و 70/559 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2016، و 71/553 المؤرخ 19 تموز/يوليه 2017، و 72/557 المؤرخ 29 حزيران/يونيه 2018، و 73/554 المؤرخ 25 حزيران/يونيه 2019، و 74/569 المؤرخ 31 آب/أغسطس 2020، و 75/569 المؤرخ 22 حزيران/يونيه 2021، و 76/572 المؤرخ 12 تموز/يوليه 2022، استنادا إلى الاجتماعات غير الرسمية المعقودة خلال دورتها السابعة والسبعين، على النحو المبين في الرسالة المؤرخة 2 حزيران/يونيه 2023 الموجهة من الرئيسين المشاركين، وبشأن الوثيقة المعنونة "ورقة العناصر المنقحة التي أصدرها الرئيسان المشاركان بشأن أوجه التقارب والاختلاف بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة"، التي عممت في 5 حزيران/يونيه 2023، وكذلك مواقف الدول الأعضاء والمقترحات التي قدمتها، الواردة في

النص ومرفقه الذي عمم في 31 تموز/يوليه 2015، للمساعدة في إثراء أعمالها في المستقبل؛

”ترحّب بالمشاركة النشطة والمبادرات والجهود المكثفة التي يبذلها رئيس الجمعية العامة، وتلاحظ مع التقدير الدور الفعال والجهود الملموسة التي اضطلع بها الرئيسان المشاركان بطريقة تشاورية بهدف الإصلاح الشامل لمجلس الأمن في وقت مبكر؛

”ترحب بالاتفاق المبرم فيما بين الدول الأعضاء على تعزيز شفافية العملية وشموليتها عن طريق إدخال البث الشبكي للجزء الأول (المناقشة) من اجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية بينما يظل الجزء الثاني (المناقشة التفاعلية) مغلقا، فضلا عن إنشاء موقع شبكي محدد ليكون بمثابة مستودع لتسجيلات البث الشبكي والرسائل والمقررات، والوثائق الأخرى ذات الصلة المتعلقة بعملية المفاوضات الحكومية الدولية، وكذلك روابط بيانات الدول الأعضاء، على النحو المشار إليه في رسالة الرئيسين المشاركين المؤرخة 3 آذار/مارس 2023؛

”تقرر عقد اجتماع للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، إذا ما قررت الدول الأعضاء ذلك؛

”تقرر أيضا إدراج البند المعنون ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن“ في جدول أعمال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة.

أود أن أضيف بعض المفاهيم والكلمات الخاصة بي.

عندما اجتمعت الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أبرزت الدينامية المتغيرة بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن. وقد أشرت إلى الأزمات المعقدة التي وضعت نظامنا المتعدد الأطراف تحت الضغط. وأشرت إلى أن أعدادا متزايدة من الأعضاء طالبت بالتركيز العاجل على تلك المسألة. وسألت كيف سيكفل الأعضاء تقدم العملية بطريقة مفتوحة وشاملة وشفافة. وسألت عما إذا كان الأعضاء على استعداد للسعي إلى حلول عملية.

إذ نجتمع اليوم، من الواضح أن الدول الأعضاء قد أدركت نداء عصرنا وبثت حياة جديدة في المفاوضات الحكومية الدولية. بعد سنوات عديدة، شهدنا زخما إيجابيا في هذه الدورة. لقد أحرز تقدم ملموس – وهو تقدم ساعد أيضا على تعزيز الشفافية والشمولية والذاكرة المؤسسية لهذه العملية المهمة. لقد قام الرئيسان المشاركان بعمل مثير للإعجاب. وأعرب عن عميق امتناني لهما – السفير طارق البناي ممثل الكويت والسفير ألكسندر مارشيك ممثل النمسا وفريقيهما – على تركيزهما الثابت على النجاح. كما أعرب عن شكري لجميع الدول الأعضاء على مشاركتها النشطة والبناءة.

لأول مرة في تاريخ هذه المفاوضات، يبث الآن الجزء الأول من اجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية على شبكة الإنترنت، كما ذكر للتو. أود أيضا أن أؤكد من جديد أن موقعا شبكيا مخصصا لإصلاح مجلس الأمن قد أنشئ كمستودع لعملية المفاوضات الحكومية الدولية.

اسمحوا لي أيضا أن أشيد بالفكرتين الابتكاريتين الأخريين اللتين قدمهما الرئيسان المشاركان للمضي قدما بالمناقشات في هذه الدورة، وهما التوصية بالجمع بين الاجتماعات السنوية بين رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق التابع للمجلس والرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، ومناقشة مفتوحة بشأن إصلاح مجلس الأمن – المعروف أيضا باسم محادثات تاكسل – مع ممثلين من مراكز الفكر.

هل هذه اختراقات حاسمة؟ لا، إنها ليست كذلك، لكنها خطوات عملية في الاتجاه الصحيح ومفيدة جدا. كما قال الخطيب اليوناني ديموستيني ذات مرة، غالبا ما تكون الفرص الصغيرة بداية لمشاريع كبيرة. يحدوني أمل صادق في أن ينقل الأعضاء تلك التجارب الجيدة إلى الدورة الثامنة والسبعين، وأن يواصلوا بناء الثقة في عملية المفاوضات الحكومية الدولية.

في نهاية المطاف، فإن المفاوضات الحكومية الدولية تقودها الدول الأعضاء. لذلك، فإن الأمر متروك لهم لإظهار الإرادة السياسية للإصلاح الذي يريدون رؤيته. إن الالتزامات السياسية الحقيقية أساسية لإعادة بناء الثقة وإحياء روح التعاون في الأمم المتحدة وخارجها. فـ 8 بلايين شخص خارج هذه الجدران لا يرون الأمم المتحدة كتكتل من الهيئات المنفصلة. بل ينظرون إلى الأمم المتحدة بوصفها وحدة واحدة. وفي خضم هذه الأزمات غير المسبوقة، فإن توقعاتهم منا أن ننجز مهامنا في أعلى مستويات تلك التوقعات. فلنعمل بحسن نية لتلبية ذلك التوقع. إذ ليس بوسعنا قضاء 17 عاما أخرى في هذه المسألة.

نشرع الآن في النظر في مشروع المقرر الشفوي. في ذلك الصدد، أود أن أذكر أعضاء الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تقدمها الوفود من مقاعدها.

السيدة ميغيل (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، وهي مجموعة متنوعة ومؤيدة للإصلاح من البلدان النامية عبر الإقليمية توحدها رغبة مشتركة في إصلاح مجلس الأمن الذي يحمي مصداقيته وتمثيله وشفافيته وديمقراطيته وفعاليته.

بما أن هذه هي المرة الأخيرة التي نجتمع فيها في إطار هذه الصيغة للدورة السابعة والسبعين، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، وللرئيسين المشاركين، على القيادة الثابتة طوال هذه العملية. إنهما لم يوجها مناقشاتنا بطريقة بناءة وابتكارية فحسب، بل لبيا أيضا مطلبا رئيسيا للعديد من الوفود، بما في ذلك مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، ألا وهو إدخال البث الشبكي وإنشاء مستودع. إن تمكننا من مشاهدة المناقشات في اليوم الأول من المفاوضات الحكومية الدولية كان له بالفعل أثر ملموس على الطريقة التي تستطيع بها البعثات الصغيرة، على وجه الخصوص، أن توازن بين متطلبات العمليات المتنافسة في الأمم المتحدة، حيث بوسعنا الآن متابعة المناقشات عن كثب أثناء إجرائها، مما يضمن عدم وجود ثغرات في معرفتنا بما يحدث في إطار المفاوضات الحكومية الدولية. ويعزز ذلك وجود المستودع، الذي يجعل من الممكن الوصول إلى تسجيلات البث الشبكي، ووصلات بيانات الدول الأعضاء، ورسائلها، وقراراتها، وجميع الوثائق الأخرى المتعلقة بالمفاوضات الحكومية الدولية.

ويتيح لنا مقرر التمديد فرصة لتحويل الدورة المقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية. وإدراكا منا بأن هذه هي الوثيقة الرسمية الوحيدة للمفاوضات الحكومية الدولية، فإننا نكرر الإعراب عن اعتقادنا بأن اختزالها إلى مجرد تمديد تقني يعني حرمان أنفسنا من أساس قوي لدورتنا المقبلة. نرحب بحقيقة أن مقرر التمديد لهذا العام يعكس أساليب العمل المحسنة، مما يحافظ في نهاية المطاف على الاتفاق الذي توصلت إليه الدول الأعضاء بشأن فائدة البث الشبكي والمستودع. وتحقيقا لتلك الغاية، نأمل أن يستمر احترام الاتفاق، في سياق هذه العملية التي تقودها الدول الأعضاء.

بينما اتخذنا بلا شك خطوات في الاتجاه الصحيح، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التقدم البطيء بشأن المسائل الموضوعية. وإذا واصلنا الفشل في تحقيق نتائج ملموسة يمكن أن تقربنا من أوسع قبول سياسي ممكن بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن، فإننا نجازف بإمكانية أن يجد المجتمع الدولي محفلا آخر يمكن أن يتوصل من خلاله إلى حل بديل. لا يزال الفشل في إحراز تقدم بشأن إصلاح مجلس الأمن يشكل تهديدا حقيقيا لمصداقيتنا وشرعيتنا، ويديم بشكل غير مباشر عجز مجلس الأمن عن تحويل الأوضاع على أرض الواقع بطريقة تصون السلام والأمن الدوليين. لذلك، نكرر التأكيد على أن الوقت قد حان لأن نتجاوز مجرد الترويج للمواقف الراسخة. يجب أن نبدأ عملية التفاوض على أساس نص يتضمن إسنادات. ولتهدئة الشواغل المعلنة للدول الأعضاء، اسمحوا لي أن أشدد على ثلاث نقاط موجزة.

أولا، تتماشى المفاوضات القائمة على النصوص مع الممارسات والإجراءات الموحدة للأمم المتحدة. يستخدم هذا النهج باستمرار كأداة لإيجاد أرضية مشتركة، على الرغم من الانقسامات العميقة. يكمن الأساس المنطقي وراء ذلك في الغرض الأساسي للمفاوضات، وهو إيجاد أفضل نتيجة مقبولة تعالج جميع المصالح والشواغل.

ثانيا، إن المفاوضات على أساس نص يتضمن إسنادات ستحدد بمزيد من الوضوح مجالات التلاقي وتلقي الضوء على مجالات الاختلاف، فضلا عن المسائل غير الخلافية، التي تتطلب اهتماما أكبر بغية تقريبنا من الأرضية المشتركة.

أخيرا، نرفض مرة أخرى الحجة القائلة بأن المفاوضات القائمة على النصوص ستجعل الدول الأعضاء تتمسك بمواقفها. على الرغم من الاختلافات القائمة، فإن المفاوضات القائمة على النصوص ستعمل كآلية للأخذ والعطاء ضرورية لمساعدتنا على سد الانقسامات. وبناء عليه، من الطبيعي أن نتوقع أن تتغير المواقف حيث سيتعين على جميع الدول الأعضاء والوفود التوصل إلى حلول توفيقية لإيجاد أوسع قبول سياسي ممكن بشأن هذه المسألة. وإذا كان إصلاح مجلس الأمن هو النتيجة المرجوة منا، فعلينا أن نعطيه الأولوية بالاستعداد لإظهار المرونة والانفتاح اللازمين لتجربة نهج مختلف أثبت قدرته على تحقيق نتائج ملموسة.

إذ نختتم هذه الدورة، تكرر مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 تأكيد التزامها بهذه العملية. سنظل منفتحين ومرنين إزاء النهج التي يمكن أن تقربنا من إيجاد أوسع قبول سياسي بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن. لئن كنا لا نعتقد أن هذه عملية ينبغي التعجيل بها من أجل التوصل إلى نتيجة، فإننا ندرك أيضا أن من الأهمية بمكان لنا أن نوجه أنفسنا بطريقة تمكننا من البدء في رؤية نتائج ملموسة. إن العالم بحاجة إلى مجلس أمن قادر على التصدي على نحو ملائم للتحديات السريعة التطور التي تواجه السلام والأمن الدوليين.

السيدة كمبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت الكلمة لأعلل موقفنا من اعتماد المقرر الشفوي المتعلق بتمديد المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن إلى الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة.

تؤيد الهند تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين بالنيابة عن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، والبيان الذي سيدلي به ممثل اليابان بالنيابة عن مجموعة الأربعة. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية بصفتي الوطنية.

أولا، نود أن نسجل تقديرنا للنهج الاستباقي والتشاوري الذي أبداه الرئيسان المشاركان، والذي أسفر عن بعض التحسينات في ورقة العناصر مقارنة بالعام الماضي، بما في ذلك زيادة عدد أوجه التقارب وبعض الميزات الإضافية. وطوال العملية، شاركنا مشاركة بناءة وتشاطرنا اقتراحاتنا لتحسين ورقة العناصر، على الرغم من أن هذا النهج لم تتبعه بعض المجموعات وبعض الوفود. لقد توجت العملية بتوصية الرئيسين المشاركين بوضوح بمواصلة عملنا في الدورة المقبلة، استنادا إلى النسخة الأحدث لورقة العناصر التي أتيحت لنا جميعا فرصة الإسهام فيها.

ثانيا، كنا ثابتين في موقفنا بأنه لا يمكن اختزال قرار تمديد المفاوضات الحكومية الدولية ببساطة في ممارسة تقنية طائشة. بوصف المقرر الوثيقة الرسمية الوحيدة للجمعية العامة التي تنبثق عن العملية كل عام، يجب أن تتطور أيضا وأن تعكس التقدم المحرز خلال مداولاتنا. لذلك، فقد أثلجت صدورنا جهودكم، السيد الرئيس، سيدي الرئيس، لإدراج انعكاس صغير لذلك التطور في المقرر، استنادا إلى مشاوراتكم الواسعة النطاق وتوصية الرئيسين المشاركين فيما يتعلق بالبث الشبكي وبداية إنشاء مستودع رقمي. مع ذلك، لا بد لي من القول إنه حتى مع ما يسمى بالتغييرات، لم يكن هناك أي اختراق مطلقا يمكن وصفه بأنه تقدم. من الواضح أن هذا الوضع يصب في مصلحة أولئك الذين يسعون إلى الحفاظ على الوضع الراهن لإبقاء العملية مجمدة في دورات متكررة.

ثالثا وأخيرا، نرى أن قرار التمديد التقني فرصة أخرى لإحياء عملية لم تظهر أي علامات على الحياة أو النمو منذ أكثر من أربعة عقود. ننضم إلى توافق الآراء في اعتماد المشروع المقدم لمجرد الاعتراف بجهودكم الشخصية.

علاوة على ذلك، يتضح لنا الآن أن المفاوضات الحكومية الدولية، في شكلها وطرائقها الحالية – أي بدون تطبيق النظام الداخلي للجمعية العامة وبدون نص تفاوضي واحد – يمكن أن تستمر لمدة 75 عاما أخرى دون أي تقدم على الإطلاق في اتجاه الإصلاح

الحقيقي. على الرغم من ذلك، وبوصف الهند عضوا مسؤولا وبناء في الأمم المتحدة، فإنها ستواصل بالطبع المشاركة في العملية إلى جانب شركائنا ذوي العقلية الإصلاحية، وستستمر في جهودنا للانتقال من الخطب المتكررة إلى المفاوضات القائمة على النصوص. مع ذلك، بالنسبة للذين يرغبون منا حقا في الوفاء بالتزام قادتنا بإجراء إصلاح مبكر وشامل لمجلس الأمن، فإن النظر إلى ما هو أبعد من المفاوضات الحكومية الدولية يبدو لنا بشكل متزايد باعتباره السبيل الوحيد القابل للتطبيق إلى مجلس أمن في المستقبل يعكس بشكل أفضل عالم اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أتقدم بشكري الخاص إلى ممثلة الهند على تقديرها الشخصي لجميع الذين أسهموا في هذه النتيجة، وإن كانت متواضعة.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكركم الصين، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم. نعرب عن تقديرنا البالغ لدعمكم النشط وقيادتكم القوية للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في هذه الدورة. نقدر أيضا ما تحليتم به من روح شفافة ومنفتحة وبناءة وشاملة للجميع. تحت قيادتكم، قام الرئيسان المشاركان؛ السفير البناي ممثل الكويت، والسفير مارشيك ممثل النمسا؛ بعمل فعال وحققا نتائج إيجابية في مفاوضات هذا العام. تتقدم الصين بخالص الشكر للرئيسين المشاركين على جهودهما الهائلة وإسهاماتهما البارزة.

يهدف مشروع المقرر الشفوي بشأن المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن الذي قمتم بتعميمه، سيدي الرئيس، وفقا للممارسة المتبعة، إلى كفالة استمرار تقدم المفاوضات في الدورة المقبلة. تؤيد الصين مشروع المقرر تأييدا تاما، وتأمل أن تعتمده الجمعية بتوافق الآراء. أعتقد أن هذا هو أيضا ما تتوقعه كل الدول الأعضاء وتأمل فيه.

إن عملية المفاوضات الحكومية الدولية هي المحفل الشرعي الوحيد لمناقشة مسألة إصلاح المجلس. في مفاوضات هذا العام، اعتمد الرئيسان المشاركان العديد من النهج المبتكرة لمساعدة الدول الأعضاء على توسيع منظوراتها وإجراء مناقشات متعمقة، وبالتالي تنشيط عملية التفاوض. استنادا إلى توافق آراء الدول الأعضاء، أنشأ الرئيسان المشاركان بثا شبكيا للجزء الأول، وبدعم من رئيس الجمعية العامة، أنشئ موقع شبكي مخصص لتخزين مواد التفاوض حتى تتمكن البعثات الدائمة الصغيرة التي تعاني من نقص الموظفين من متابعة العملية أيضا.

لقد فكرت الدول الأعضاء في المسائل الرئيسية في الجولة الحالية من المفاوضات، مثل أهداف واتجاهات إصلاح مجلس الأمن، وأجرت مناقشات كاملة وصريحة وعملية بشأن كيفية معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل التي يواجهها المجلس، وكذلك بشأن كيفية تصحيح الظلم الذي يشوب تكوينه. أوجه التقارب آخذة في الازدياد بينما يضيق الاختلاف. إن ورقة العناصر التي أعدها الرئيسان المشاركان لهذا العام تجسد بشكل كامل التقدم المحرز في المناقشة، وتوفر أيضا مرجعا لجميع الأطراف للمشاركة في الجولة المقبلة من المفاوضات. ترحب الصين بالتقدم الإيجابي المحرز في مفاوضات هذا العام، وتأمل أن تواصل جميع الأطراف دفع عملية إصلاح المجلس قدما من خلال مسار المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة المقبلة. يشكل الإبقاء على تقليد الجمعية المتمثل في اعتماد مقرر بشأن تمديد المفاوضات بتوافق الآراء أمرا حاسما للحفاظ على وحدة الدول الأعضاء.

يتعلق إصلاح المجلس يتعلق بالحرب والسلام، ولا مجال الخطأ. لذلك، فإن النهوض بإصلاح مجلس الأمن يتطلب بذل جهود متواصلة لجمع وتوطيد توافق الآراء وتضييق الخلافات الضيقة، فضلا عن كفالة أن يسير هذا المسار في الاتجاه الصحيح بدلا من التراجع. يجب أن نكفل استفادة جميع الدول الأعضاء من الإصلاح بدلا من أن نرى مجرد حفنة من البلدان تحقق رغبتها في الارتقاء بمركزها. يتعين علينا أن نزيد بشكل فعال تمثيل البلدان النامية، ولا سيما لتصحيح الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا وإعطاء المزيد من الفرص للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم للانضمام إلى مجلس الأمن حتى يكون تكوينه أكثر إنصافا وعدلا وتوازنا وصنع قراراته أكثر ديمقراطية.

يواجه العالم اليوم تحديات متعددة. تأمل الصين أن ترى المجلس يفي بجدية بالتزامه بصون السلام والأمن الدوليين. تؤيد الصين أيضا الإصلاح الضروري والمعقول لمجلس الأمن. الصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف للحفاظ على مسار المفاوضات الحكومية الدولية، فضلا عن وحدة الدول الأعضاء، وتعزيز إصلاح مجلس الأمن بغية التحرك نحو أوسع توافق في الآراء، يعكس المصلحة المشتركة لجميع الدول الأعضاء، ويتماشى أيضا مع المصالح الطويلة الأجل للأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن الشكر على الإشارات إلى جميع الذين قادوا المفاوضات. كما أشكر ممثل الصين على نهجه البناء ووعده بتقديم الدعم لمواصلة المفاوضات على أساس التقدم المحرز بشأن هذه المسألة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على مشروع المقرر الشفوي بإحالة النظر في مسألة إصلاح مجلس الأمن إلى الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة. ونرى أنه يجسد بشكل كاف مضمون مناقشات هذا العام بشأن مسائل الإصلاح. يجري ترحيل وثيقتين إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة: ورقة مستكملة للرئيسين المشاركين ووثيقة إطارية، وكلتاهما تعكسان تطلعات معظم الدول الأعضاء. نؤيد اعتماد المقرر الشفوي بصيغته الحالية، دون تغيير.

إننا مقتنعون بأن الدورة الحالية للمفاوضات الحكومية الدولية قد أدخلت عناصر جديدة مهمة لفهم الخطوط العريضة للإصلاح في نهاية المطاف. فقد مكنت المناقشة التي جرت من تحديد المسائل حيث يمكن زيادة تقارب المواقف. في الوقت نفسه، لا تزال هناك خلافات جوهرية فيما بين الدول الأعضاء بشأن جوانب عديدة. يبدو أن تلك الخلافات هي جذور المشاكل التي تواجهها المفاوضات الحكومية الدولية. لقد حان الوقت لحماية شكل المفاوضات الحكومية الدولية ودعم مشروع المقرر الشفوي بالشكل الذي قدمه به رئيس الجمعية العامة. بهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نحافظ على توافق الآراء في هذه العملية البالغة الأهمية لنا جميعا. ما هو على المحك ليس الحفاظ على إنجازات هذا العام فحسب، بل أيضا على إنجازات جميع السنوات السابقة. من المهم ألا تؤدي الخلافات بشأن الإصلاح إلى خسارة شيء أكثر أهمية، وهو الشكل نفسه. ندعو الجميع إلى الانضمام إلى توافق الآراء ونعوّل على دعمهم.

إن الأهمية السياسية لإصلاح مجلس الأمن لا شك فيها. من الواضح أنه في هذا السياق، من الأهمية بمكان مواصلة السعي لإيجاد حل يحظى بتأييد من الدول الأعضاء يزيد بكثير عن تأييد ثلثي الأصوات المطلوبة رسميا. من الناحية المثالية، سيؤيَّد بتوافق الآراء. لقد أظهرت الدورات السابقة بشكل مقنع عدم جدوى وخطورة محاولات إيجاد حل دون أخذ كامل نطاق المواقف في الاعتبار.

في الختام، أود أن أشكر الممثلين الدائمين للكويت والنمسا، السيد طارق البناي والسيد ألكسندر مارشيك، على العمل المنجز.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة للجمعية العامة المكرسة لاعتماد مشروع المقرر الشفوي في إطار البند 125 من جدول الأعمال، "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن". نحيط علما بملاحظاتكم الاستهلالية ونشيد بقيادتكم الجديرة بالثناء للدورة السابعة والسبعين، بما في ذلك دعمكم والتزامكم ببث روح جديدة في عملية المفاوضات الحكومية الدولية.

أود أن أؤكد مجددا التزام أفريقيا القوي بالنهوض بإصلاح مجلس الأمن ليجسد على نحو أفضل الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة ولتصحيح الظلم المعترف به الذي لا تزال أفريقيا تعاني منه. لذلك، فإننا لا نزال مخلصين بثبات لعملية الإصلاح. في هذا الصدد، نشيد بقيادة وتفاني الرئيسين المشاركين، السيد طارق البناي، الممثل الدائم لدولة الكويت، والسيد ألكسندر مارشيك، الممثل الدائم للنمسا، في تيسير عملية الإصلاح وتزويدنا بورقة العناصر المنقحة بشأن أوجه التقارب والاختلاف بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

نود أن نكرر التأكيد على أنه على الرغم من أن الوثيقة المذكورة آنفا تعكس فهم الرئيسين المشاركين لما ظهر خلال هذه الدورة من المفاوضات الحكومية الدولية، فقد تم تناول بعض تعليقاتنا الأولية في ورقة عناصر الرئيسين المشاركين المنقحة. لقد تجسدت بعض النقاط الحاسمة فيما يتعلق بورقة عناصر الرئيسين المشاركين في بياننا خلال الدورة الخامسة للمفاوضات الحكومية الدولية لمواصلة النظر فيها على النحو المناسب.

ما زلنا كذلك نناشد الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية أن يشجعا الدول الأعضاء على البناء على الوثيقة الإطارية بوصفها أنسب وثيقة لدفع عملية المفاوضات الحكومية الدولية إلى الأمام، لأنها تجسد فعليا وبدقة مواقف وآراء نطاق أوسع من أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك الموقف الأفريقي المشترك برمته. لذلك، نحث الأعضاء الذين لم يسهموا في الوثيقة الإطارية على أن يفعلوا ذلك. ولا يمكننا أن نبالغ في التأكيد على ذلك. من ثم، فإننا نشجع الرئيسين المشاركين في الدورة المقبلة للجمعية العامة على مواصلة تطوير الوثيقة الإطارية بإدراج العناصر الواردة في ورقة العناصر، بما في ذلك ما تم التقاطه بالفعل فيما يتعلق بالدعم الواسع النطاق الذي تتمتع به أفريقيا فيما بين أعضاء الأمم المتحدة لتصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بالقارة الأفريقية.

ترحب أفريقيا أيضا بالتقدم المحرز في هذه الدورة، واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه مع الارتياح، سيدي الرئيس، بما ذكرتموه في قراركم الشفوي من إشارة إلى الجهود التي يبذلها الرئيسان المشاركان لتيسير الاتفاق فيما بين الدول الأعضاء على البث الشبكي للجزء الأول من كل اجتماع من اجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية، الأمر الذي نعتقد أنه سيعزز الشفافية والشمولية في عملية المفاوضات الحكومية الدولية. تقدر أفريقيا الجهود التي يبذلها الرئيسان المشاركان لإنشاء موقع على شبكة الإنترنت يعمل كمستودع للبث الشبكي، فضلا عن الرسائل والمقررات والوثائق الأخرى المتعلقة بعملية المفاوضات الحكومية الدولية والوصلات الإلكترونية المؤدية إلى بيانات الدول الأعضاء. هذا أمر مهم جدا بالنسبة للدول الأعضاء، وخاصة بالنسبة للوفود الصغيرة الحجم، التي يشكل الكثير منها جزءا من مجموعة الدول الأفريقية.

علاوة على ذلك، نلاحظ مع التقدير فعالية المحادثات غير الرسمية التفاعلية وندعو إلى مواصلتها في دورات المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة. بالمثل، نعتقد أنه ينبغي مواصلة المناقشات مع مراكز الفكر بأفرقة تتسم بالكفاءة والخبرة والتنوع إلى حد كبير.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأثني عليكم لإشارتكم في مشروع المقرر الشفوي إلى تمديد مواقف الدول الأعضاء ومقترحاتها، على النحو المبين في الوثيقة الإطارية ومرفقها اللذين عممهما رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين وورقة العناصر التي اعدهما الرئيسان المشاركان بشأن أوجه التقارب والاختلاف، إلى الدورة الثامنة والسبعين.

لا تزال المجموعة الأفريقية ملتزمة بإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، على أساس المجموعات الخمس المبينة في المقرر 557/62، وسنواصل المشاركة في عملية المفاوضات الحكومية الدولية من أجل بناء توافق في الآراء يتسق مع المقرر 557/62 ويكون في صالح الموقف الأفريقي الموحد على النحو المنصوص عليه في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت.

السيد بيليبينكو (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): تؤيد جمهورية بيلاروس مشروع المقرر الشفوي المقترح. إن إصلاح مجلس الأمن موضوع بالغ الأهمية يؤثر بشكل مباشر على المصالح الوطنية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دون استثناء. نعتقد أن من الضروري إيجاد حل شامل للتناقضات القائمة بشأن هذه المسألة يراعي مصالح وشواغل جميع الأطراف من خلال الحوار والمشاورات وعلى أساس توافق الآراء. ما زلنا نرحب بالنظر التدريجي والمنهجي في المجموعات المواضيعية الرئيسية، التي تغطي، في رأينا، النطاق الكامل لأهم المسائل المتعلقة بالموضوع قيد النظر. ومجالات المناقشة المحددة مترابطة ترابطا وثيقا ولا ينبغي النظر فيها بمعزل عن غيرها. نلاحظ أهمية منع بعض عناصر المناقشة من اكتساب الأسبقية على غيرها وعدم مناقشة عناصر معينة على حساب عناصر أخرى.

ندعو إلى الحفاظ على الشكل الحالي للمفاوضات الحكومية الدولية. ويجب أن نعترف أخيرا بأنه لا يوجد بديل لذلك اليوم. نذكر بأن الشكل مكرس في المقرر 557/62، الذي تؤيده الدول الأعضاء، وأن التغيير التعسفي لطرائق عملية المفاوضات الحكومية الدولية المتفق عليها ستكون له آثار سلبية خطيرة على كل من الإصلاح نفسه وسلامة منظومة الأمم المتحدة ككل. ولأن إصلاح مجلس الأمن يؤثر على التنمية الطويلة الأجل للمنظمة ومصالح جميع الدول الأعضاء دون استثناء، يتعين تنفيذه حصرا على أساس الحوار العام، وتوافق الآراء الواسع النطاق، وكما قلنا من قبل، على أساس قرار شامل يأخذ جميع الآراء في الاعتبار.

ما زلنا نشهد اختلافات كبيرة في آراء الدول الأعضاء فيما يتعلق بفئات العضوية في سياق إصلاح المجلس، فضلا عن مسألة حق النقض. وتكتسي هذه الاختلافات في نُهُج الدول إزاء شكل الإصلاح أهمية رئيسية. نلاحظ أن أيا من الحلول المقترحة لا يحظى بتأييد ملموس. وذلك يبعث برسالة واضحة مفادها أنه لكي نتوصل إلى حل مقبول للأطراف، يجب أن نواصل المضي قدما تدريجيا على أساس الاحترام والثقة المتبادلين.

فيما يتعلق بمسألة حق النقض، نلاحظ أنه ينبغي ألا ينظر إليه على أنه امتياز لدول معينة. فهذا الحق عنصر حصري من عناصر مسؤولية الأعضاء الدائمة عند النظر في مسائل صون السلام والأمن الدوليين. وآلية حق النقض مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي أداة مهمة للتوصل إلى قرارات متوازنة تحدد السلام والأمن في كوكبنا.

ما فتئنا ندعو باستمرار إلى زيادة تمثيل البلدان النامية في المجلس. نرحب بتوسيع هذا الجهاز الرئيسي لصون السلام والأمن الدوليين، من خلال جملة أمور منها تخصيص مقعد إضافي للمجموعة الإقليمية لأوروبا الشرقية. مع ذلك، نعتقد أنه في سياق تكون فيه نتيجة عملية التفاوض غير ناضجة، من السابق لأوانه إجراء مفاوضات تستند إلى النصوص. كما لوحظ بالفعل، فإن هذه الخطوة من شأنها أن تؤدي إلى مواجهة أكبر وتعقد المفاوضات الحكومية الدولية إلى حد كبير. وعاجلا أم آجلا، سيدخل الإصلاح في مجال الجوانب العملية، وسيكون من غير المعقول تجاهل الفرص التي تتيحها تلك العملية.

لكن لكل شيء وقته. في الوقت الحاضر، تواجه جميع البلدان عددا من التحديات العالمية، والشيء الأكثر أهمية هو الإبقاء على الوحدة والحفاظ عليها. وبيلاروس مستعدة وتدعو جميع البلدان إلى اتخاذ خطوات تدريجية تجاه بعضها البعض، بما في ذلك في سياق إصلاح مجلس الأمن في إطار الجمعية العامة، بغية تهيئة بيئة مؤاتية للتعاون من أجل التنفيذ البناء والخلاق لجدول الأعمال الحالي. وبيلاروس على استعداد لمواصلة تعاونها مع جميع الدول الأعضاء بشأن تلك المسألة.

السيد محمود (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد مصر البيان الذي أدلى به ممثل ناميبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية، والبيان الذي سيدلي به ممثل البحرين بالنيابة عن المجموعة العربية.

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه إليكم بخالص الشكر، سيدي الرئيس، وأعضاء فريقكم على الجهود التي بذلتموها طوال الدورة، ولا سيما في الأسابيع القليلة الماضية، للوصول بنا إلى هذا الاستنتاج التوافقي الذي جاء في الوقت المناسب بشأن هذا البند المهم جدا من جدول الأعمال. أود أيضا أن أهنئ صديقي العزيزين: السفير طارق البناي، ممثل الكويت؛ والسفير ألكسندر مارشيك، ممثل النمسا؛ الرئيسان المشاركان لعملية المفاوضات الحكومية الدولية، على قيادتهما وروحهما الطيبة وإبداعهما واستعدادهما للابتكار وبناء الثقة والتفاهم المشترك فيما بين أعضاء المفاوضات الحكومية الدولية. تشيد مصر بجهودهما، التي لولاها لما أمكن التوصل إلى اتفاقنا اليوم.

تؤيد مصر مشروع القرار الشفوي بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه على النحو المقترح، الذي يحيل مداولات المفاوضات الحكومية الدولية إلى الدورة الثامنة والسبعين. ترحب مصر أيضا بالتقدم الذي أحرزته المفاوضات الحكومية الدولية في هذه الدورة. لم يكن الاتفاق على البث الشبكي وإنشاء الصفحة الشبكية بالأمر السهل. إنه شهادة على الإرادة الجماعية لأعضاء الأمم

المتحدة وتصميمهم على تعزيز شمولية وشفافية عملية المفاوضات الحكومية الدولية، في دليل واضح على إمكانية التوصل إلى اتفاق والتوصل إلى نتائج متوازنة. لن تتمكن المفاوضات الحكومية الدولية من تحقيق نتيجة تحظى بأوسع قبول سياسي ممكن، وتضمن تصحيح الظلم التاريخي الذي تعين على أفريقيا أن تتحمله لعقود، وتوفر مجلس أمن فعالا وديمقراطيا وتمثيليا وأفضل وضعا لاتخاذ قرارات مستنيرة لصالح السلام والأمن الدوليين.

نعتقد أن أي دعوة إلى التفكير في نهج مجزأ، أو وضع جداول زمنية تعسفية، أو فرض مقترحات نصية على عملية المفاوضات الحكومية الدولية، ستؤدي بالتأكيد إلى تفكيك التوازن الدقيق والتقدم الذي تمكنا من تحقيقه حتى الآن. لقد كانت مصر وستظل تعارض بشدة أي دعوات من هذا القبيل. نتطلع إلى المشاركة البناءة خلال اجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة المقبلة، الرسمية وغير الرسمية، على أساس المسائل الرئيسية الخمس الواردة في المقرر 557/62، وإلى العمل مع جميع أعضاء الأمم المتحدة بشأن تلك المسألة البالغة الأهمية والضرورية نحو اختتامها على النحو المناسب والنهائي.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لإيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء.

تؤيد باكستان تأييدا تاما القرار الشفوي الذي قدمتموه، سيدي الرئيس، بتمديد عملية إصلاح مجلس الأمن. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم جزيل الشكر على توجيهكم الحازم لعملية المفاوضات الحكومية الدولية، التي أظهرت التزامكم وإخلاصكم فيما يتعلق بالهدف، فضلا عن الوضوح في العملية.

نود أيضا أن نشيد بالرئيسين المشاركين، السفير طارق البناي والسفير ألكسندر مارشيك، على قيادتهما القديرة والنشطة والمبدعة لعملية المفاوضات الحكومية الدولية في هذه الدورة. نرحب ترحيبا خاصا بالابتكار في أساليب عمل المفاوضات الحكومية الدولية التي اقترحها الرئيسان المشاركان، وقبلتها الدول الأعضاء وانعكست في مشروع المقرر الذي سيعتمد اليوم. لقد أدى البث الشبكي للأجزاء الافتتاحية لكل اجتماع من اجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية وإنشاء موقع على شبكة الإنترنت كمستودع لتسجيلات البث الشبكي والوثائق الأخرى المتصلة بالمفاوضات الحكومية الدولية إلى زيادة شفافية العملية وشموليتها، على النحو الذي يرغب فيه العديد من الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم.

لقد جرت مناقشات بناءة في إطار المفاوضات الحكومية الدولية هذا العام بشأن جميع المجموعات الخمس المترابطة من المسائل المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، على النحو المحدد في المقرر 557/62 كما يتضح من ورقة العناصر المنقحة التي أعدها الرئيسان المشاركان، تم توسيع مجالات التقارب وتقليص الاختلافات أكثر من خلال عملية المفاوضات الحكومية الدولية هذا العام. لا تزال مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء تعتقد، إلى جانب المجموعات الأخرى، أنه يتعين علينا التوصل إلى اتفاق بشأن مبادئ الإصلاح في جميع المجموعات الخمس بغية البدء في صياغة نص بشأن إصلاح مجلس الأمن لديه فرصة لتأمين أوسع قبول سياسي ممكن من الدول الأعضاء.

وتتطلع باكستان إلى مواصلة مشاركتها البناءة في عملية المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة المقبلة. فهذه هي الطريقة الوحيدة المتفق عليها والمقبولة لتعزيز إصلاح مجلس الأمن. من الغير الحصيف التدخل في عملية المفاوضات الحكومية الدولية بتقديم وسائل جديدة ومبادرات متسرعة. سنعارض أي خطوة من هذا القبيل.

من المؤكد أننا اتفقنا جميعا في الدورة الخامسة والسبعين على بث حياة جديدة في عملية إصلاح مجلس الأمن، وأعتقد أننا فعلنا ذلك هذا العام. لقد بثثنا حياة جديدة في هذه العملية. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق تقدم كبير في إصلاح مجلس الأمن إلا من خلال المفاوضات المتأنية والمرونة والتوافق المتبادلين. لقد أبدت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء أكبر قدر من المرونة والتوافق، بما في ذلك مقترحاتنا التوفيقية. إننا مقتنعون بأن نهجنا سيحقق أوسع دعم ممكن من الدول الأعضاء من خلال إجراء المزيد من المشاورات والمفاوضات، ولكن ما نحتاج إلى تجنبه بشأن إصلاح مجلس الأمن هو السماح باستخدام

تلك العملية لتحقيق أهداف وطنية ضيقة. أولا، إن عدم إحراز التقدم الذي يروج له البعض على هذا النحو ينبغي ألا يصبح ذريعة لتفسير التوترات العالمية الحالية والمنافسات فيما بين الدول العظمى. إذ لا يرجع ذلك إلى عدم التوصل إلى اتفاق بشأن إصلاح مجلس الأمن. ثانيا، لا ينبغي أن يكون ذلك وسيلة لبناء كتل سياسية وعسكرية جديدة من خلال تقديم امتيازات للحلفاء والأصدقاء الطموحين. ثالثا، ينبغي ألا يصبح وسيلة لإرضاء الغرور الوطني لحفنة من الدول الكبيرة.

السيد موريتي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد البرازيل البيان الذي أدلى به ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين بالنيابة عن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، والبيان الذي سيدلي به ممثل اليابان بالنيابة عن مجموعة الأربعة.

بصفتي الوطنية، أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية على جهودكم الدؤوبة في تحديد مجالات التقارب في الآراء وتعزيز التقدم المحتمل. نثني بشكل خاص على قيادتكم لاتخاذكم الخطوات الأولى لتحسين قواعد الإجراءات للمفاوضات الحكومية الدولية من خلال إدخال البث الشبكي وإنشاء موقع شبكي محدد ليكون مستودعا لجميع الوثائق المتعلقة بعملية المفاوضات الحكومية الدولية.

تسعى الدول الأعضاء منذ أمد طويل إلى الحصول على تلك التحسينات، ولا سيما الدول التي لديها وفود أصغر. إنها تمثل تقدما متواضعا، ولكنه مهم للمفاوضات الحكومية الدولية، ونأمل أن تبشر بمزيد من التحسينات التحويلية في عملية المفاوضات الحكومية الدولية. بغية تحقيق الإصلاح الذي تمس الحاجة إليه، يجب أن تتحرر عملية المفاوضات الحكومية الدولية من روتينها الدوري والمتكرر، بل والرتيب. لهذا السبب، تؤيد البرازيل التوصيات التي أوجزها الرئيسان المشاركان للمفاوضات الحكومية الدولية في رسالتهما المؤرخة 2 حزيران/يونيه. يتطلب الإبقاء على المفاوضات الحكومية الدولية بوصفها إطارنا الأساسي أن تتولى الدول الأعضاء السيطرة على العملية في نهاية المطاف. فوجود وثيقة ملموسة تشكل أساسا للمفاوضات الموضوعية أمرٌ لا غنى عنه وطال انتظاره.

خلال دورة المفاوضات الحكومية الدولية، اعترف عدد أكبر من الدول الأعضاء أكثر من أي وقت مضى بالحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن. يشمل ذلك البلدان النامية والمتقدمة النمو من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الأعضاء الدائمون في المجلس. يعتمد مستقبل هياكل الإدارة الدولية على قدرتها على التكيف والبقاء صالحة للغرض المنشود منها. لقد حان وقت الإصلاح. وكلما تأخرنا في العمل، أصبحت التحديات التي نواجهها أكبر وأخطر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للموقف قبل اعتماد مشروع المقرر.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الشفوي.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماده؟

اعتمد مشروع المقرر الشفوي (المقرر 559/77).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة لتعليل الموقف، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات الموقف تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أتكلم بالنيابة عن أعضاء مجموعة الأربعة: ألمانيا والبرازيل والهند وبلدي اليابان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد والاس (جامايكا).

إننا نمر بلحظة فاصلة. إذ يواجه السلام والأمن الدوليان تحديا خطيرا على جبهات عديدة، وتخضع مصداقية قدرة مجلس الأمن على الوفاء بولايته للاختبار. يجب أن يكون المجلس في صميم استجابتنا الجماعية لتلك التحديات. ولا بد أن يعمل ويوجه وييسر المناقشات المجدية، ومن ثم اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة المسائل الصعبة. لهذا الغرض، يحتاج المجلس إلى الإصلاح والتعزيز بطريقة تعكس حقائق اليوم، وليس حقائق ما قبل 80 عاما تقريبا.

تود مجموعة الأربعة أن تضم صوتها للآخرين في الإعراب عن عميق احترامنا وتقديرنا للرئيس تشابا كوروسي وللرئيسين المشاركين

للمفاوضات الحكومية الدولية على الجهود المخلصة والدؤوبة في هذه الدورة.

كما أشير إليه في المقرر 559/77، الذي اعتمدناه للتو، نرحب بالتحسينات الإيجابية والملموسة التي أدخلت على العملية، بما في ذلك إدخال البث الشبكي، وإنشاء مستودع على شبكة الإنترنت ومبادرات أخرى لدفعنا إلى الأمام. تمثل ورقة العناصر المنقحة التي أعدها الرئيسان المشاركان ملخصا جيدا للحالة الراهنة لأوجه التقارب والاختلاف بيننا. مع ذلك، نعتقد في الوقت نفسه أن معظم الدول الأعضاء تتوق إلى الذهاب إلى أبعد من ذلك بمضاعفة جهودنا للتفاوض فعليا بشأن مسائل مهمة مثل فئات العضوية والتمثيل الإقليمي ومسألة حق النقض.

لقد عكفنا على تحديث ورقة العناصر التي أعدها الرئيسان المشاركان لسنوات عديدة وحددنا بالفعل عددا لا بأس به من أوجه التقارب. أما المسائل المتبقية فهي خلافية. ندرك جميعا أنه لا يمكننا التوصل إلى اتفاق بشأن تلك المسائل الصعبة إلا من خلال المفاوضات. لكن تتطلب هذه المفاوضات نصا أو لغة مكتوبة للمضي قدما. في ذلك الصدد، نؤيد اقتراح الرئيسين المشاركين، في رسالتهما المؤرخة 2 حزيران/يونيه، بإجراء حوار منظم بشأن المقترحات المحددة المقدمة من الدول الأعضاء والمجموعات. من المؤكد أن هذه المناقشة المركزة ستعمق فهمنا لمواقف بعضنا البعض ونأمل أن تعزز المزيد من التقارب. كما أنها ستسهم بطبيعة الحال في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وما بعده. تتطلع مجموعة الأربعة إلى المشاركة النشطة والبناءة في ذلك الحوار. سنواصل مشاركتنا مع الدول الأعضاء الزميلة من أجل التحقيق المبكر لإصلاح مجلس الأمن من أجل الأجيال الحالية والمقبلة.

السيد مساري (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، نشكر رئيس الجمعية العامة على قيادته الثابتة خلال الدورة السابعة والسبعين، وعلى اقتراحه بالمقرر الشفوي *77/559*، بصيغته التي اعتُمدت قبل لحظات. نود أيضا أن نشيد بالرئيسين المشاركين، السفير البناي والسفير مارشيك، على توجيههما الدينامي للمفاوضات هذا العام.

لقد انضمت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء إلى اعتماد مشروع المقرر الشفوي بتوافق الآراء لأننا نعتقد أنه يعبر بشكل كاف عن المناقشات التي جرت هذا العام في المفاوضات الحكومية الدولية. في ذلك الصدد، رحبنا بالابتكارات التي أدخلها الرئيسان المشاركان عقب الاتفاق فيما بين الدول الأعضاء على أساليب عمل المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة الحالية، التي انعكست على النحو الواجب في المقرر المعتمد اليوم. نرى أن تلك الابتكارات – أي البث الشبكي للجزء المفتوح من الاجتماعات وإنشاء موقع على شبكة الإنترنت ليكون بمثابة مستودع لتسجيلات البث الشبكي والوثائق الأخرى المتصلة بالمفاوضات الحكومية الدولية – لم تؤد إلى زيادة شفافية العملية وشموليتها فحسب، بل أسهمت أيضا في جعل المناقشات في هذه الدورة من المفاوضات الحكومية الدولية أكثر حيوية وأوسع مشاركة من جانب عدد كبير من المجموعات وفرادى الدول الأعضاء.

عملت مجموعتنا دائما لصالح نهج توافقي، ونرحب بحقيقة أن الجمعية تمكنت مرة أخرى من الالتفاف حول ذلك النهج والموافقة على انتقال منظم للمفاوضات إلى الدورة الثامنة والسبعين. لقد أكدت هذه الدورة من المفاوضات الحكومية الدولية أيضا الشعور بالإلحاح الذي ينتاب عموم الأعضاء لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، وخاصة خلال الأسبوع الرفيع المستوى في العام الماضي، ولإحراز تقدم في المفاوضات الحكومية الدولية. يتطلب السياق الحالي إصلاحا يحول مجلس الأمن إلى جهاز أكثر كفاءة يضم عددا أكبر من الأعضاء غير الدائمين. لا تزال مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء ملتزمة بالمفاوضات الحكومية الدولية بوصفها منطلقا للقيام بذلك، وإننا مقتنعون بأنه يمكن التوصل في ذلك السياق إلى اتفاق عام فيما بين الأعضاء بشأن المبادئ والمحتويات الأساسية للإصلاح. نرى أن الحل التوفيقي الحقيقي والإرادة السياسية والوقت أمور حاسمة لتحقيق نتائج ملموسة بشأن إصلاح شامل لمجلس الأمن. وبتلك الروح، نتطلع إلى

استئناف المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن في سياق المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة. وبوسع الجمعية العامة أن تطمئن إلى أن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء ستظل طرفا فاعلا إيجابيا وبناء وملتزما تماما.

السيد الرويعي (البحرين): أتشرف بإلقاء هذا البيان باسم الدول الأعضاء في المجموعة العربية. أود بداية أن أتقدم بالشكر لكم على عقد هذه الجلسة ودعمكم المتواصل لعملية المفاوضات الحكومية الدولية والدفع نحو الإصلاح المنشود لمجلس الأمن. كما أتوجه بالشكر إلى الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، سعادة السفير طارق البناي، الممثل الدائم للكويت وسعادة السفير ألكسندر مارشيك، الممثل الدائم لجمهورية النمسا على عملهما المثمر في قيادة المفاوضات،

حيث لا شك في أن الاجتماعات الخمسة للمفاوضات الحكومية الدولية التي عقدت على مدار هذه الدورة قد أثرت المناقشات بشأن هذه المسألة الهامة. كما تحظى الخطوات الإجرائية التي اتخذت خلال هذه الدورة بناء على اجتماعات الرئيسين المشاركين وتبادلاتهما المكثفة مع الوفود والمتمثلة في بدء البث المباشر للجزء الأول من الاجتماعات وإطلاق موقع إلكتروني مخصص لعملية المفاوضات الحكومية الدولية تحظى بأهمية لتعزيز أساليب عمل المفاوضات لتكون أكثر شفافية وشمولية.

وعليه، ترحب المجموعة العربية باعتماد مشروع المقرر الشفوي اليوم، بالتوافق بما يضمن انتقالا سلسا للدورة القادمة، ويتيح للدول الأعضاء مواصلة العمل بشكل جماعي وصولا إلى صياغة تفاهم مشترك توفر الأرضية اللازمة للتوصل إلى حل توافقي يؤدي إلى إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن.

تتمسك المجموعة بأن المفاوضات الحكومية الدولية هي المحفل الوحيد للتوصل إلى اتفاق حول توسيع مجلس الأمن وإصلاحه، وفقا لمقرر الجمعية 557/62 الذي يدعو، من ضمن أمور أخرى، إلى التوصل إلى حل يحظى بأوسع قبول سياسي ممكن من قبل الدول الأعضاء، وحفاظا على مبدأ ملكية الدول الأعضاء للمفاوضات.

تقدر المجموعة العربية الجهود التي تمت خلال هذه الدورة لبلورة ورقة العناصر المنقحة للرئيسين المشاركين بشأن التقاربات والاختلافات. وفي الوقت الذي تبين فيه تلك الورقة وجود تقارب في المواقف تجاه العديد من العناصر بشأن إصلاح المجلس، فإنها في ذات الوقت تؤكد أن هناك مزيد من العمل الذي يجب أن نقوم به من أجل تقريب وجهات النظر، وتقليص الفجوة حيال العديد من العناصر الأخرى.

اسمحوا لي أن أجدد التأكيد على موقف المجموعة العربية، وهو المطالبة بتمثيل عربي دائم بكامل الصلاحيات في فئة المقاعد الدائمة في حال أي توسيع مستقبلي للمجلس. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدالة التمثيل تتطلب تمثيلا عربيا متناسبا في فئات المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن الموسع.

ختاما، تتطلع المجموعة العربية إلى مواصلة النقاش خلال الدورة القادمة للمفاوضات الحكومية الدولية مؤكدة عزمها على مواصلة المشاركة بفعالية وإيجابية بهدف التوصل إلى إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن، في إطار الشفافية والروح البناءة.

السيد فان (كمبوديا) (*تكلم بالإنكليزية*): يأخذ وفد بلدي الكلمة ليعرب عن تأييده الكامل لاعتماد المقرر الشفوي 559/77، بشأن إصلاح مجلس الأمن. نعتقد أن هذه خطوة مهمة نحو كفالة استمرار عملية الإصلاح في الدورة الثامنة والسبعين.

يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا للرئيسين المشاركين على قيادتهما وجهودهما الدؤوبة، التي مكنت من إحراز تقدم إيجابي، من خلال ورقة العناصر التي أعدها الرئيسان المشاركان بشأن أوجه التقارب والاختلاف في مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

ويعرب وفد بلدي عن سروره للتقدم المحرز في دفع عملية المفاوضات الحكومية الدولية قدما خلال الدورة السابعة والسبعين. ويشمل ذلك البث الشبكي للجزء الأول من اجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية وإنشاء موقع على شبكة الإنترنت ليكون بمثابة

مستودع للمعلومات المهم، بما يكفل شفافية العملية وشموليتها. من الحيوي تحقيق إصلاح مجلس الأمن من خلال عملية شاملة للجميع تسمح بأن يكون هناك صوت لجميع الدول الأعضاء. نحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة المشاركة البناءة في عملية المفاوضات الحكومية الدولية والعمل معا لتحقيق مجلس أمن أكثر تمثيلا وفعالية. إن اعتماد مشروع المقرر الشفوي بتوافق الآراء مثال ممتاز لنا لتحقيق هدف إصلاح مجلس الأمن. في المستقبل، يجب أن نعطي الأولوية لنهج توافق الآراء هذا عند التفاوض على إصلاح المجلس.

أخيرا، يثق وفد بلدي بأن الدول الأعضاء ستتمكن من تجاوز الخلافات في جميع المجموعات وإحراز تقدم ملموس خلال الدورة المقبلة لعملية المفاوضات الحكومية الدولية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للموقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 125 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة 18/10.